

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: مراحل التطور التاريخي للسياسة الخارجية الفرنسية

خلال الفترة التالية للحرب العالمية الثانية تطورت ظاهرة السياسة الخارجية تطورا أساسيا من مجرد كونها ظاهرة بسيطة تتعلق بقضية الأمن، إلى ظاهرة متعددة الأبعاد ترتبط ارتباطا وثيقا بشتى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات ومع تعدد القضايا العالمية، و تزايد عدد الوحدات العاملة في المحيط العالمي، زاد تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية، كما زادت أهميتها بالنسبة للرفاهة العامة للمجتمعات .

وقد عرفت السياسة الخارجية الفرنسية تطورات و تحولات واكبت التحولات التي عرفها العالم في فترة مابعد الحرب الباردة خاصة أحداث 11 سبتمبر 2001

قبل البدء في تحليل السياسة الخارجية الفرنسية، لابد من تعريف السياسة الخارجية

• تعددت تعريفات السياسة الخارجية باختلاف الخلفية الفكرية للمنظرين و زاوية النظر التي انطلق منها كل باحث في تحديد التعريفات التي نورد منها مايلي:

-تعريف جيمس روزنو (james rosenau) الذي ينظر للسياسة الخارجية أنها:

"بمثابة النشاطات السلطوية التي يتخذها الممثلون الرسميون للمجتمع القومي عن وعي من أجل إقرار أو تغيير وضع أو موقف معين في البيئة الدولية بشكل ينسجم مع الأهداف الوطنية المحدد بدقة"⁽¹⁾.

-أما مارسيل ميرل فانه يرى في السياسة الخارجية: " بأنها ذلك الجزء من نشاط الدولة الموجه نحو خارج محيطها؛ بمعنى الذي يهتم عكس السياسة الداخلية بالمسائل الواقعية وراء الحدود"⁽²⁾.

(1) -حسين بوقارة ،السياسة الخارجية : دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النظرية

للتحليل ، (الجزائر: دار الهامة ،2012)، ص 17.

(2) -أحمد النعيمي ،السياسة الخارجية،(ط1 ،الاردن : درا الزهراء للنشر والتوزيع،2012)، ص22.

و يقدم لنا "نورمان هيل" تعريفا للسياسة الخارجية يتسم بالدقة والواقعية عندما يقول: "بأنها نشاط الدولة قبل الدول الأخرى سواء اتخذ هذا النشاط مظهرا سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا على أساس الفلسفة أو الإيديولوجية التي يتمسك القادة بها (1)".

-تعريف محمد السيد سليم: "يقصد بالسياسة الخارجية برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي (2)".

- و يمكن تعريف السياسة الخارجية: بأنها مجموع الأفعال التي تقوم بها الدولة في المحيط الدولي ، والمعبرة عن أيديولوجية النظام السياسي ،وتوجهاته الفكرية والفلسفية ،والرعاية للمصالح الوطنية للأمة ،والمعبرة عن التمازج بين خصائص شخصية صناع القرار ومدخلات النظام ،والظروف الدولية القائمة ، والموارد المتوفرة ، والتي تتحقق عبر وسائل سلمية وغير سلمية (3) .

المطلب الأول : السياسة الفرنسية قبل الحرب الباردة

يحفل تاريخ العلاقات السياسية الدولية بمسارات مفصلية عديدة مثلت نقطة تحول في النظام الدولي و علاقات القوى فيه ،ولم تكن هذه المسارات وليدة اللحظة و لكنها كانت دوما نتاج عملية تطور للأحداث و التفاعلات و توازنات القوى ومنها على سبيل المثال حرب ثلاثين عاما التي انتهت بصلح وستاليا عام 1648و أقامت النظام الدولي الحديث المبني على تعدد الدول القومية و استقلالها ،كما أخذت بفكرة توازن القوى و كانت قوة الدولة مرادفة لقوتها العسكرية و كانت أوروبا تمثل مركز الثقل في هذا النظام مما جعل قوميتها الفعالة ترمي إلى فرض الهيمنة على قوميات أوروبية أخرى و غير أوروبية ،هذه القومية هي قومية العصر الاستعماري و قد اتبعت فرنسا سياسة توسعية أوروبية .

(1) - نفس المرجع ،ص.23.

(2) -محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، (ط2 ،بيروت:دار الجبر، 2001)،ص.7.

(3) - عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، (ط1 ،الجزائر :المكتبة الجزائرية ،2005)،ص.206.

أولا/ أهم المحطات التاريخية التي تستلزم منها فرنسا توجهات سياستها الخارجية:

-لقد شكلت الثورة الفرنسية تحولا أساسيا في التاريخ الفرنسي و الأوروبي إذ بدأت على شكل انقلاب سياسي في فرنسا "1789" ضد نظام سياسي واقتصادي واجتماعي مقيد⁽¹⁾.

- تولي نابليون بونابرت الحكم الذي اثر بشكل كبير على السياسة الخارجية الفرنسية وأعطاهما بعدا عالميا أكثر توسعية؛ فلم تعد الثورة الفرنسية مسألة داخلية صرفة تهم الفرنسيين فالثورة خرجت عن حدود فرنسا إلى بلجيكا وإستولى الجيش الفرنسي عليها.

-بالإضافة إلى صدور قرار تأييد فرنسا لكل امة تطالب بحريتها ،أي أن فرنسا مستعدة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وهذا مالا تقره الدول الأوروبية⁽²⁾ ،فقد كانت فرنسا تتمتع بقوة في هاته الفترة تسمح لها باعتماد سياسة توسعية ،كانت من أولويات السياسة الفرنسية بسط نفوذها على القارة والحصول على اكبر قدر ممكن من المستعمرات لتأمين حدودها،في فترة كان فيها أمن الدولة مرهون بحدودها لاغير،وبدأت السياسة التوسعية الفرنسية في أوروبا هذا ما دفع الدول الأوروبية خاصة انجلترا وضع حد للأطماع الفرنسية وعقد تحالف عسكري يشمل كل من الإمبراطورية النمساوية المجرية و بريطانيا و روسيا القيصرية و بروسيا ضد فرنسا ،وانهزمت هذه الأخيرة و تمت الإطاحة بحكم نابليون وتوقيع إتفاقية فيينا التي عملت على إعادة التوازن الأوروبي للصورة التي كان عليها قبل التوسع النابليوني.

-تراجعت فرنسا من دولة كبرى إلى دولة متوسطة القوة بسبب النتائج الكارثية التي خلفتها الحربين العالميتين الأولى و الثانية ، من تدهور اقتصادي وعسكري في فرنسا فقد كان يعوزها الحكومة القوية الحازمة لتحقيق ماكانت تحتاجه فرنسا من استقرار إصلاح ومجابهة قوية للمشكلات فقد تقلب على الوزارة في فرنسا العديد من الوزارات وكان متوسط عمر كل منها لايتجاوز ثمانية اشهر مثل الجمهورية الثالثة (1870-1940)، بينما تعاقبت 18

(1)- يوسف العاصي الطويل ،النظام السياسي في فرنسا من الثورة الفرنسية إلى غاية الجمهورية الخامسة، متحصل عليه:

[yaltawil. Blogspot.com](http://yaltawil.blogspot.com) تاريخ دخول الموقع 2016/3/13.

(2)- عمر عبد العزيز عمرو جمال محمود حجر، صور من تاريخ العلاقات الدولية في العصر الحديث (الإسكندرية: دار

المعرفة الجامعية ،2004)، ص. 28.

حكومة منذ قيام الجمهورية الرابع (1946-1958) وحتى مطلع عام 1958 وقيام الجمهورية الخامسة (1).

ثانيا/ السياسة الفرنسية أثناء الحرب الباردة:

أن نهاية الحرب العالمية الثانية أدت إلى تغيير موازين القوى الدولية بعد تراجع مكانة فرنسا و بريطانيا ونقل الزعامة الدولية إلى الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية لعدة أسباب وعوامل خاصة خروج الولايات المتحدة من عزلتها السياسية أثناء الحرب العالمية الثانية وإمتلاكها القنبلة الذرية، ونتيجة التباين الفكري بينهما عرف العالم صراعا عرف بالحرب الباردة ، والذي على إثرها انقسم العالم إلى كتلتين الكتلة الشرقية الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفياتي و الكتلة الغربية الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية (2).

-كان محور تفكير فرنسا يتلخص في أن النظام القائم على الثنائية القطبية وسيطرة القوتين الكبيرتين لا يحقق سلاما دائما لفرنسا بحيث لا تقوم علاقاتها على حساب الدول الأخرى أدركت فرنسا ضرورة إعادة هيكلة العلاقات الدولية و التنسيق الدولي ، وذلك بقيام نظام غربي بمشاركة فعالة لفرنسا ، يهتم باتخاذ السياسات العليا والاستراتيجيات العالمية خاصة فيما يتعلق بالأسلحة النووية وقد قامت السياسة الخارجية للجنرال " شارل ديغول " بالتركيز على التهديد للأمن القومي الفرنسي القادم من ألمانيا على المستوى المحلي ، و المناورة في مواجهة روسيا على المستوى الإقليمي (الأوروبي) ، والمنافسة مع بريطانيا على المستوى العالمي و في نظرة الجنرال ديغول إلى العالم ، حيث حلت الولايات المتحدة الأمريكية محل بريطانيا على الصعيد العالمي ولقد كان اشد ما يشغل بال الفرنسيين في القرن العشرين هو تهديد امن فرنسا القادم من ألمانيا ، لكن مع نجاح فكرة إقامة جماعة أوروبية في ستينات القرن وبعد أن أبرمت اتفاقية صداقة بين فرنسا و ألمانيا سنة 1963 بدا أن المشكلة القديمة مع ألمانيا قد حلت تماما ، وهنا اتجه ديغول بالتركيز على المستويين الإقليمي و الدولي ، أي على علاقات فرنسا بكل من الاتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة وفي 1960 قامت بتفجير

(1) - شوقي الجمل ، تاريخ أوروبا من النهضة إلى الحرب الباردة (القاهرة : دار المنبل ، 2000) ، ص. 258 .

(2) - أمين شلبي ، من الحرب الباردة إلى البحث عن النظام الدولي الجديد (القاهرة : دار الأسرة ، د ن س) ، ص 85.

قنبلتها النووية لتؤكد للعالم أنها أصبحت قوة عظمى تنظم إلى قائمة النادي النووي مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي وبريطانيا ، إلا أن ديغول أن القوة النووية بمفردها لم تكن تكفي لمواجهة عالم تتسيده قوتين عظيمتين من الشرق والغرب ،ديغول إن الضعف الذي أصاب فرنسا كقوة عظمى إنما هو جزء من الضعف العام الذي أصاب القارة الأوروبية في مجموعها⁽¹⁾ .

و تدخل السياسة الفرنسية في إطار تحقيق أهداف السياسة الخارجية الذي وضع ركائزها الجنرال "شارل ديغول " والمحددة في التالي :

-تعزيز ودعم الدور العالمي للجمهورية الفرنسية على الساحة الدولية كقوة ذات امتداد تاريخي كبير.

-تدعيم أداة الردع النووي و تطويرها لتعزيز مبدأ الأمن الاستراتيجي الفرنسي ، وهو المبدأ الذي نص عليه الكتاب الأبيض في عام 1972 بمبادرة من وزير الدفاع الفرنسي آنذاك "ميشال دوبري "والذي يعتبر الوثيقة الرسمية والمرجعية الأساسية للسياسة الدفاعية الفرنسية وتم التأكيد على هذا التوجه الاستراتيجي من خلال صدور الكتاب الأبيض الثاني "حول سياسة الدفاع الفرنسية "في مارس 1994 ،والذي وضع اطر وأسس السياسة الفرنسية الدفاعية على امتداد 15 عاما.

-التأكيد على مبدأ الاستقلال الوطني (الديغولية) فمنذ تولي ديغول الحكم قامت إستراتيجيته على محاولة التأكيد على نفوذ فرنسا ، و توسيع ابعاد دورها الذي تقوم به في السياسة الدولية ككل ،فمن ناحية يسعى إلى الخروج بفرنسا من نطاق الهيمنة الثنائية التي مارسها القطبين ومن ناحية أخرى فقد دعى إلى التأكيد على الدور المستقل لأوروبا دوليا⁽²⁾

وأقام الجنرال ديغول محور " باريس-بون"ودعي إلى إقامة قيادة ثلاثية للحلف الأطلسي تضم الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و بريطانيا وعارض فكرة مشروع القوة النووية متعددة

(1)- بتير تيلور و كولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر تر عبد السلام رضوان و إسحاق عبيد (الكويت : دار المعرفة ، 2002)، ص 90.

(2)- مرجع سابق، ص 91 .

الأطراف اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية واعتبره ديغول إلا هدفا من الولايات المتحدة من أجل تعويق أي نمو نووي مستقل للدول الأوروبية⁽¹⁾، وقد بلغت حدة الخلاف بالقرار الذي اتخذته ديغول في مارس 1966 بالانسحاب من القيادة العسكرية الموحدة للحلف الأطلسي رغم هذا تحاول فرنسا التوفيق بين مبدأ الاستقلال الوطني والدفاع عن القيم الغربية .

المطلب الثاني: السياسة الفرنسية بعد الحرب الباردة.

إن التغيير هي السمة التي تميز السياسة الدولية حيث نتج عن كل حرب كبرى تحولات وتغيرات تمس هيكل النظام الدولي وتوزيع القوة والقواعد التي تحكم العلاقات الدولية فسقوط الاتحاد السوفياتي كان إيذانا بانتهاء الحرب الباردة ، ما أنتج فيما بعد العديد من التحولات مست أبعاد مختلفة من النظام الدولي و غيرت شبكة التفاعلات وقوى التأثير وموازين القوى على مستواه .

وبروز تحديات كبرى أصبحت تطرح بحدة على جدول أعمال المؤتمرات و الملتقيات الجهوية و الدولية و أصبحت المشاكل تأخذ طابع الكونية⁽²⁾، سعت فرنسا إلى رسم إستراتيجية جديدة تتواءم مع المعطيات و التغيرات التي لحقت بالنظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة والتي نتج عنها انفراد الولايات المتحدة بوضعية القوى العظمى و القطب الأوحدي في ظل النظام العالمي الجديد⁽³⁾، وما يتبع ذلك من تمدد للنفوذ الأمريكي في القارة الإفريقية و تأثيراته في مكانة فرنسا التقليدية في هذه القارة.

في النظام الدولي الجديد سعت فرنسا لنيل مكانة على الساحة الدولية ، فيرى في ذلك "ستانلي هوفمان " إن نهاية الحرب الباردة لم تؤثر في السياسة الخارجية ، فقد بقيت متجهة نحو أوروبا المندمجة تحت رعاية الثنائي الفرنكو-ألماني و لكن مع حذر من الجهتين؛ فقد

(1) - ليلي مرسي و أحمد وهبان ، **حلف شمال الأطلسي** - العلاقات الأوروبية الأمريكية - بين التحالف و المصلحة

1945-2000 (القاهرة : دار الجامعة الجديدة للنشر 2001)، ص 155.

(2) - أبو بكر الدسوقي، "الحرب والتغيير في السياسة العالمية"، دورية متخصصة في الشؤون الدولية ، متحصل عليه :

www.siyassa.org/eq/newsq/ تاريخ الإطلاع 2016/03/3

(3) - السيد ياسين ، "التحولات التاريخية للنظام الدولي"، متحصل عليه : www.alarabiya.net./views/ تاريخ

الإطلاع 2016/03/15.

كانت نهاية الجدار الحديدي 1989 وتحرير شعوب أوروبا المركزية و الشرقية التي كانت تحت الاتحاد السوفياتي ماتخشاها فرنسا⁽¹⁾، فإن رحبت بهم في ميثاق باريس لأجل أوروبا جديدة وإنشاء مصرف البنك الأوروبي لإعادة الإعمار و التنمية، إلا أنها بقيت تخشى ما قد يؤدي إلى توحيد ألمانيا، وهو الأمر الذي كانت ترفضه فرنسا خصوصا في ظل تغير الظروف الدولية وإعتماد المعيار الاقتصادي كمعيار أساسي لقوة الدولة، وهو ما تتوفر عليه ألمانيا ، ما قد يجعلها في المراتب العليا بعيدة عن فرنسا.

-إلا الرئيس الفرنسي السابق "فرنسوا ميتران" حاول التعامل سلميا وأجبر ألمانيا على تقديم تأمينات و الاعتراف بخط "ligneorder-neisse" كحدود شرقية 1990؛ إن جوهر الديغولية نفسها في تجسدها في الجمهورية الخامسة الفرنسية يقوم إجمالاً على أربع ركائز أساسية هي:

-إن مؤسسات الدولة وإداراتها تنشد إلى مركزية قوية مبنية ديمقراطياً ويرمز لها توزيع السلطات وهرميتها المتجسدة في المكانة والدور المحوريين لرئيس الجمهورية، التخلي الطوعي عن سلوك التوسع العسكري والكولونيالي وعقليته تجاه الشعوب الأخرى، وخاصة الأفريقية هذا من جهة، والانفتاح والسعي إلى ما إنقطع بين الدول والشعوب الأوروبية .

-الثبات في هاجس الاستقلالية والبقاء في الوسط، من حيث لعبة التوازنات والنزاعات الدولية؛ أي عدم القطيعة أو الانحياز لقوة دولية كبرى مع الإمساك ومن دون كلل بقدرة الدفاع والردع (النووية) الذاتية، انفضاضاً بذلك عن أية مظلة نووية مهما كان مصدرها الخارجي .

-إن الاقتصاد لا يسبح خارج تيار الجمهورية ورقابتها عليه، بحيث إن إحدى غاياته هي المحافظة على التضامن والتعاقد بين الفئات الاجتماعية المختلفة؛ من هنا تبنت الديغولية الاقتصادية حرية السوق ولكن بشرطها البراغماتي ، إن هذه الديغولية قد قُضمت رويداً رويدا ليس فقط من قبل المرشح المحافظ نيكولا ساركوزي بل قبلاً من قبل الرئيس جاك شيراك

(1)- بيتر تيلور و كولن فلنت تر عبد السلام رضوان و إسحاق عبيد ، مرجع سابق الذكر ، ص 91 .

نفسه؛ فبالفعل هذا الزعيم النيوديجولي الذي شكل وقاد «التجمع من أجل الجمهورية» كان خليطاً من عدة تيارات ديغولية يمينية ووسطية وحتى يسارية، خلص به الأمر ليستقر بين الليبرالية والديغولية⁽¹⁾

وهذا ما حصل عندما قام عام 2002م، بتشكيل «تجمع الأغلبية الرئاسية» الذي حمل نهائياً لواء الليبرالية، ودعم السياسة الخارجية الديغولية، وصولاً إلى الرئيس نيكولا ساركوزي الذي إنتهج سياسة خارجية مغايرة عن السياسة الديغولية من خلال : سد الثغرات والتواجد في العديد من نقاط العالم والعودة إلى الفضاءات التقليدية في إفريقيا و آسيا بالإضافة إلى العمل جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا و ألمانيا في بحث عن الملفات الدولية الشائكة.

-أما الرئيس الحالي فرنسوا هولاند الذي وصل إلى الحكم عام 2012 وضح أن سياسة فرنسا الخارجية ترتكز على مبادئ لايمكن التخلي عنها وهي :

حرص فرنسا الدائم على الحفاظ على الأمن و السلام في جميع انحاء العالم و تشجيع الحوار كوسيلة لحل جميع النزاعات ، حيث قال "نحن نبذل كل جهودنا لحل المشاكل السياسية ووقف النزاعات بالحوار ، لكن عندما يصعب علينا التوصل إلى ذلك بالطرق السلمية نستعمل حينئذ الخيار العسكري لكن تحت راية الأمم المتحدة و الشرعية الدولية⁽²⁾" .

المطلب الثالث: المقاربات المفسرة للسياسة الخارجية الفرنسية:

1. الواقعية الجديدة : رغم ثراء السياسة الدولية وتعددتها بمجموعة من النظريات والمقاربات إلا أن الواقعية استحوذت على مساحة أوسع من نقاشات و كتابات باحثي العلاقات الدولية كما أنها استمدت قيمتها من كونها نقطة انطلاق تأسيسية لجل النظريات التي اتبعتها، سواء جاءت هذه النظريات مؤكدة بعضاً من افتراضات الواقعية أو أنها قامت

(1)- محمد نعمة و غسان العزي ، "الانتخابات الرئاسية في فرنسا الجمهورية الخامسة في مهب التحولات" ، متحصل عليه

: [http:// al-akhbar.com/ nod/14532](http://al-akhbar.com/nod/14532) تاريخ الإطلاع 2016/05/5.

(2) - طاهر هاني ، فرنسوا هولاند يشرح الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الفرنسية ، متحصل عليه :

[http:// www.france24.com](http://www.france24.com) تاريخ الإطلاع 2016/03/15.

على انقاضها، ففي الحالتين مثل المذهب الواقعي مصدر الهام فكري ونظري لجل النظريات الدولية⁽¹⁾.

وتعتبر الواقعية الجديدة إمتداد للواقعية الكلاسيكية المعتمدة أساسا على "ثنائية القوة - المصلحة" في تفسيرها لعلاقات الدولية؛ فالأمة تحدد مصالحها بلغة القوة⁽²⁾.

وإن التركيز على السياسة الخارجية في المدرسة الواقعية يؤدي بالضرورة إلى دراسة المصلحة ، فهي الأساس الذي إعتد عليه الواقعيون في تفسير سلوك الدول حيث يرى "هانس مورغانثو" أنه يمكن فهم سلوك أي دولة اعتمادا على دوافعها. و الدوافع يقصد بها مصالحها لأجل فهم السياسة الخارجية الفرنسية يرى الواقعيون ضرورة تحديد مصالحها من التفاعل الدولي⁽³⁾ وتنطلق الواقعية من أن السياسة الدولية هي محصلة الصراع من أجل القوة و الهيمنة و المصلحة القومية بين الدول ذات السيادة ،وبالنسبة للواقعيين فإن القوة هي جميع لقدرات الدولة العسكرية و الاقتصادية والتكنولوجية لتحديد سلوكها الخارجي،بمعنى أن القوة وسيلة لتحقيق المصلحة الوطنية والمتمثلة في تحقيق الأمن والحفاظ على نفسها في ظل النظام الفوضوي ، وإلى جانب الفوضى، أعتبر مفهوم توازن القوى ضمن المكونات الأساسية للنظام الدولي ويرتبط هذا المفهوم كما حدده "هانس موغانثو"بعنصرين أساسيين الأول : مادي ينصرف إلى وجود تعادل أو تساوي بين مقدرات القوة العسكرية التي تمتلكها القوى الدولية أو الاقليمية والثاني: إدراكي خاص بتوافر إدراك أي تلك القوى بأهمية وجود ذلك التعامل بإعتباره الوسيلة المثلى للحفاظ على الأمن⁽⁴⁾.

(1) - خالد معمري جندلي، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، مذكرة ماجستير (جامعة باتنة،كلية

الحقوق و العلوم السياسية،علاقات و دراسات إستراتيجية،2008)، ص.76 .

(2) - جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات و إشكاليات، (ط1، القاهرة :دار الهدى للنشر و التوزيع ،2005)، ص.28.

(3) - Hans Morgenthau ، Politics Among Nations ، **The struggle for Power and Peace** ،New york : Alfred . Knopf ،1985، 5ed ، pp 13.

(4) - عبد الجليل زيد المرهون ، الخليج و خيارا لتوازن الإستراتيجي " نمط المعوقات التنموية " جريدة الرياض، ع16615، 20 ديسمبر 2013.

فالساسة الخارجية الفرنسية في ظل نظام دولي فوضوي كانت تهدف للحفاظ على مصلحتها الوطنية باستخدام القوة ؛ فإن علاقات القوة هي التي تسيّر السياسة الخارجية أي سياسات القوة مطبقة من طرف الجميع .

وتفسير الواقعية الجديدة للقوة تعدّ وسيلة لتحقيق المصلحة إلا أنّ إختلاف الموقع النسبي لقوة الدولة في التنسيق هو سبب إختلاف السلوكيات الخارجية للدول ،وهناك إجماع بين الواقعيين الجدد على أهمية القدرات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية كصمد لقوة الدولة، وإن فوضوية النظام الدولي ترغم الدول على جعل الأمن قلقهم الأساسي ؛وقد إستبدلت الواقعية الجديدة الفرضية التقليدية بأن كل الدول تسعى للحصول على القوة بفرضية أن كل الدول تسعى للحصول على الأمن و البقاء⁽¹⁾ ، وقد ظهر داخل هذه النظرية تياران وهما الواقعيون الدفاعيون و الواقعيون الهجوميون، حيث كلاهما يشتركان في أن الأمن هو الحافز الأكبر لكل الدول في نظام فوضوي إلا أنّهما يختلفان في إنجاز هذا الأمن ؛فيرى الهجوميون أنّ إرادة الأمن ترغب في أغلب الأحيان تبني إستراتيجيات التوسع و الهجوم ، عكس الواقعيين الدفاعيين التي تتخذ موقع الدفاع في النظام الدولي، وهو مايدفعها نحو نهج سياسة خارجية تقوم على الحد الأدنى،أي تكون لها مصالح خارجية محدودة و مقيدة وتتوسع فقط لتحديد الأمن .

عموما إن السياسة الخارجية حسب الواقعيين لفترة مابعد الحرب الباردة تتحكم فيها قوة الدولة في ظل تغيّر النظام الدولي، فقد إستطاعت الواقعية الجديدة التكيف مع التحولات الجديدة كما أنّ المصلحة هي التي تسيّر الساسة الخارجية الفرنسية فالمصلحة لازالت دوما هي التي تحقق الأمن وذلك بواسطة إمتلاك القوة العسكرية والإقتصادية والثقافية .

2. تفسير الليبرالية للسياسة الخارجية الفرنسية: إذا كانت الواقعية هي المدرسة المهيمنة في مجال العلاقات الدولية،فإن المدرسة الليبرالية دائما تدّعي أنها البديل التاريخي

(1) - جهاد عودة ،مرجع سابق الذكر ، ص. 44.

للواقعية، وأثر الفكر الليبرالي في العلاقات الدولية في القرن السابع عشر وكان أعلى تدفق له في الحربي العالميين الأولى و الثانية حيث ظهر فكر المثاليين الذين رفضوا الحرب و نادوا بحل النزاعات بصورة سلمية⁽¹⁾.

ويمكن القول أن المدرسة الليبرالية هي أكثر مدارس العلاقات الدولية إملاء لقيمة التعاون الدولي حيث تنظر إلى ذلك التعاون أنه حالة طبيعية في العلاقات الدولية، وعلى النزاعات المسلحة أنها حالة إستثنائية وتعتمد الليبرالية أن التفاوض يمكن أن يكون بديلا للحرب، وأن المؤسسات الدولية هي أهم الفاعلين الدوليين⁽²⁾، وتؤكد الليبرالية على أهمية الفرد و المجتمع في دراسة العلاقات الدولية، ومثل جوهر تفكيرها مسألة السلام وقد دافع ستانلي هوفمان عن هذا الرأي من خلال قوله: إن جوهر الليبرالية هو الانضباط الذاتي و الاعتدال و الحل الوسط والسلام.

وتركز الليبرالية على مجموعة من المبادئ الأساسية :

- أن الأفراد وجماعات المصالح هي التي تحدد أداء و دور الدولة في السياسة الدولية، وطبيعة الدول تمثل تعبيرا لمصالح ومتطلبات الأفراد و الجماعات المحلية.
- أن تجزء الإعتماد المتبادل للدولة مع جيرانها وباقي الفاعلين الدوليين هو الذي يحدد سلوكها وأدوات تحركها في السياسة.
- تدافع الليبرالية عن حرية الفرد والتركيز على المنفعة فهي تجعل من نفع الإنسان ومحيطه معيار للسلوك الخارجي للدولة.

ولقد ظهرت عدة نظريات داخل النظرية الليبرالية : الليبرالية المؤسساتية، الليبرالية الجمهورية، والليبرالية التجارية، حيث تفحص الليبرالية الجمهورية إسهامات الحكومات الديمقراطية في صنع السلام العالمي وكيف أن علاقات الحكومات الديمقراطية تختلف عن غيرها وتشرح الليبرالية التجارية كيف أن الإعتماد المتبادل في الجانب الإقتصادي يثني الدول عن إستخدام

(1) - المرجع نفسه، ص.53.

(2) - وصفي محمد عقيل، " التحولات المعرفية للواقعية و الليبرالية في نظرية العلاقات الدولية "، دراسات سياسية، المجلد

القوة ضد بعضها البعض؛ لأن الحرب تهدد حالة الرفاه لكل منها، أما الليبرالية المؤسساتية فهي تركز على دور المؤسسات الدولية وفي ثني الدول عن تبني سياسات أنانية .

-وتعتبر الليبرالية النفعية أنّ أهم فواعل السياسة الخارجية لدولة ما ،هم الأفراد العقلانيون و جماعات المصالح الخاصة والذين ينتظمون في جماعات لتعزيز وضمان مصالحهم ،لهذه الفواعل المجتمعية هي التي تحدد خيارات أفضليات الدولة في سياساتها الخارجية وهي تدعم خياراتها من خلال أساليب العمل الجماعي، المقايضة وحتى المنافسة لحماية مصالح متميزة في ظل قيود تفرضها ندرة الموارد وتضارب القيم وتفاوت القدرة على التأثير .

وتفترض الليبرالية أن فحص و تحليل العلاقة بين هذه الفواعل يشكّل المدخل الملائم لمحاولة فهم المصالح الداخلية التي ترسم على أساسها السياسة الخارجية لدولة ما؛ فإن أولوية قصوى تمنحها الليبرالية النفعية لمصالح الفواعل المجتمعية التي تشكّل خياراتها وأفضليات سياسة دولها الخارجية ،وتحتل الليبرالية في الأخير إلى تفسير السياسات الخارجية للدول على أنها تعكس سعيًا متواصلًا للمكاسب المادية أي أنها سياسة تعظيم المنفعة⁽¹⁾ . وإنطلقت فرنسا في سياستها الخارجية من منطلق الليبرالية النفعية فالبراغماتية تفسّر سلوك جميع الفواعل المجتمعية على أنه يسعى وراء ضمان البقاء عن طريق تحقيق المصلحة الخاصة و النزوع نحو تعزيز المنفعة المادية من خلال علاقاتها الإقتصادية مع باقي الوحدات الدولية .

3. المقترح البنائي: شهدت العقود الأخيرة تطورًا كبيرًا في مجال دراسة العلاقات لدولية إذ برزت مجموعة من المداخل والنظريات الجديدة أخذت تنافس النظريات التقليدية كالواقعية و الليبرالية التي إعتمدت الفلسفة الوضعية كأساس لفرضياتها الإستراتيجية والمنهجية؛ وقد تعددت الإتجاهات الجديدة وأخذت دورها في ما سمي بالجدل الراهن في العلاقات الدولية ومن بين النظريات الجديدة النظرية البنائية التي يقدّمها أتباعها على أنها جسر يصل النظريات الوضعية بالنظريات النقدية الجديدة أو مابعد الوضعية.

(1) - رابح زغوني ، تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية ، مذكرة ماجستير،(جامعة

باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية،علاقات دولية ،2007-2008)، ص. 39.

نقطة الإنطلاق للبنائية هي إفتراضها الأساسي بأن الإنسان كائن إجتماعي؛ بمعنى أنه لا يمكن أن نكون أناسا دون علاقاتنا الإجتماعية، فهذه العلاقات كوّنت الناس على ماهم عليه الآن، وبالمقابل نحن نكوّن العالم من حولنا بما نفعل و بما تمنحه الطبيعة من موارد، وبما نقول لبعضنا البعض وفعلا القول بعض الأحيان كالفعل؛ فما نقوله لبعضنا البعض يصبح جزءا مهما من تركيبة العالم من حولنا⁽¹⁾ .

وبهذا الإتجاه كتب نيكولاس أنوف كتابه "عالم من صنعنا" Nicholas onuf الذي يعد من البدايات الأولى للبنائية في العلاقات الدولية؛ فالدول والمجتمعات والعالم بالنسبة إلى أنوف ماهي إلا من صنع الناس من خلال تفاعلاتهم البينية و مع البناء⁽²⁾ .

إن القضية المحورية في عالم مابعد الحرب الباردة هي كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها؛ فقد أدخلت النظرية متغيرات الهوية والخصوصية الثقافية كأحد عناصر التحليل الأساسية، فمشكل الهوية والعنقيات زاد تفاقمها وأدت بالكثير من الدول للإنقسام مثلما حدث في البوسنة و الهرسك عند تفكك الفدرالية اليوغسلافية ، كما أن العوامل الثقافية والحضارية أصبحت تلعب دورا متزايد الأهمية بحسب آراء العديد من المفكرين كصامويل هنتغتون .

وعلى الرغم من أن التحليل البنائي لا يستبعد متغير القوة إلا أن البنائية تركز بالأساس على كيفية نشوء الأفكار الهويات والكيفية التي تتفاعل مع بعضها البعض لتشكل الطريقة التي ينظر بها الدول لمختلف المواقف وتستجيب تبعا لذلك .

وإعتامادا على تصورات ألكسندر واندت Alexander wendt إن البنائية تنطلق من الإفتراضات الأساسية لفهم و إدراك أكثر عمقا للسياسة الدولية:
1/الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل .

(1) – Nicholas onuf « conntstructiviism : user's Manual in Nicholas onuf ،vandulka Kabalkuva international relation in a conrtucted world ،london ،sharp، 1999،p. 38.

(2) – Ibid ،p .59.

2/هويات و مصالح الدول تتشكل في معظم أجزائها بفعل البنى الإجتماعية أكثر ماهي موجودة بشكل منعزل ضمن النظام.

تحاول البنائية من خلال هذه الافتراضات بناء نظرة أو تصورا أكثر إجتماعية أي عكس المفاهيم المادية و الحتمية للتصورات الواقعية⁽¹⁾؛ فأهمية النظرية البنائية في تفسير السياسة الخارجية بالخصوص والعلاقات الدولية عموما تكمن في مواقفها الإبستمولوجية و الأنطولوجية والمعارية الوسطية لأنها تمثل وسطا بين العقلانيين والتأمليين⁽²⁾.

وفي تفسيرنا للسياسة الخارجية الفرنسية بعد الحرب الباردة و تغيّر النظام الدولي وإنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة العالمية وفي عصر العولمة، سعت فرنسا من خلال الإتحاد الأوروبي إلى ترسيخ هوية أوروبية جديدة سياسيا و إقتصاديا ونقديا ورفض العولمة الثقافية التي تريد الولايات المتحدة الأمريكية فرضها على العالم أجمع و تشبت بالخصوصيات الثقافية الأوروبية؛ فتعد فرنسا من أكثر دول العالم تمسكا بالخصوصية الثقافية وفي هذا الصدد إتخذت إجراءات قانونية صارمة سواء داخل فرنسا أو خارجها للمحافظة على لغتها الفرنسية؛ فلقد سنّت قانونا يحظر إستخدام اللغة الإنجليزية في وسائل الإعلام الفرنسية وفي التجارة وفي المحلات التجارية... إلخ .

بالإضافة في المحافل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ،حيث ترفض فرنسا رفضا باتا قبول أي قرارات أو مستندات باللغة الإنجليزية و تصر على أن تقوم الأمم المتحدة بترجمة ذلك إلى اللغة الفرنسية⁽³⁾.

ومن جهة أخرى تدافع بقوة عن الوجود في إفريقيا بإعتبارها منطقة نفوذ تقليدية في ظل التنافس الأمريكي على المنطقة.

(1) - عبد الناصر جندلي ، التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية ، (ط 1 ، الجزائر

: دار الخلدونية ، 2007) ، ص. 322.

(2) - خالد معمر جندلي ، المرجع السابق الذكر، ص 121 .

(3) - فوزية العشماوي ، "الحوار بين الحضارات و الخصوصيات الثقافية" ،مجلة العربي، ع543، متحصل عليه:

<http://www.arabphilosophers.com/Arabic> تاريخ الإطلاع 2016/03/20.

المبحث الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الفرنسية و محدداتها :

لا يمكن فهم سياسة خارجية معينة مالم يفهم الإطار الذي تصنع فيه و يقصد بذلك هيكل صنع السياسة الخارجية بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار العوامل و المتغيرات التي تشكل الحدود الطبيعية لمجال تصرف الدولة، و هذا ما سنتناوله في هذا المبحث .

المطلب الأول: مؤسسات الصنع و التنفيذ.

الفرع الأول:المؤسسات الرسمية:

أولا/السلطة التنفيذية: يجمع المهتمون بميدان السياسة الخارجية على أساس أن الجهاز التنفيذي يلعب الدور الأساسي و المهيمن في صياغة و تنفيذ قراراتها مقارنة بالسلطة التشريعية⁽¹⁾.

ويتكون هذا الجهاز في فرنسا حسب ما جاء في دستور الجمهورية الخامسة المعمول به ،من رئيس الجمهورية الذي كان يختار في بداية الجمهورية عن طريق الإنتخاب غير المباشر بواسطة مجمع إنتخابي وعدّل عام 1962؛ بحيث أصبح ينتخب بشكل مباشر من الشعب الفرنسي لمدة 7سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، وأعطى الدستور صلاحيات إستثنائية واسعة لرئيس الجمهورية منها صلاحية الرجوع إلى الإستفتاء العام للفرنسيين (المادة 11 من الدستور)، وصلاحية حل الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان)والدعوة إلى إجراء إنتخابات جديدة ،وصلاحية رسم السياسة الخارجية⁽²⁾ .

بالإضافة إلى رئيس الوزراء الذي تعتبر صلاحياته ظئيلة في السياسة الخارجية و تقتصر مشاركته في بعض القضايا و بصفة رمزية عن طريق اللقاءات الصحفية والسفريات .. إلخ عكس وزير الخارجية الذي يعد فاعل في السياسة الخارجية⁽³⁾.

(1) -حسين بوقارة ،المرجع السابق الذكر،ص. 67.

(2) -حسان التليلي، " ماهي أهم صلاحيات رئيس الدولة الفرنسية حسب دستور البلاد ؟"متحصل عليه :

[http:// www.nc- doualiya.com /articles France/](http://www.nc-doualiya.com/articles France/) تاريخ الإطلاع 2016/03/21.

(3) -حسين وقارة ، مرجع نفسه، ص. 63.

ثانيا/السلطة التشريعية: تنتشر البرلمانات في مختلف دول العالم ، بحيث أصبحت تشكل إحدى المقومات السياسية التي تستمد الكثير من مشروعيتها سلوكياتها من هذه المؤسسة المكونة أصلا من الممثلين الحقيقيين للقاعدة الشعبية إلا أنها لاتملك نفس الثقل والإختصاص في شؤون السياسة الخارجية ففي الأنظمة الديمقراطية يلعب البرلمان دورا لا يستهان به في رسم و تنفيذ قرارات السياسة الخارجية في حين أن هذا الدور يكاد ينعدم في الأنظمة التسلطية⁽¹⁾.

تتكوّن السلطة التشريعية في فرنسا من مجلسين : الجمعية الوطنية الفرنسية و عدد أعضائها 577 عضوا ، و مجلس الشيوخ الفرنسي وعدد أعضائه 321 عضوا ،إن البرلمان الفرنسي ليست له سلطة المبادرة في مجال السياسة الخارجية ؛ وإنما له سلطة المراقبة من خلال مسؤولية الحكومة أمامه ، ومن خلال تصويته في ما يخص الميزانية وسلطات رجعية عن طرق سلطة التصديق على المعاهدات وذلك بسبب تقليص سلطاته بشكل مقنّن في دستور الجمهورية الخامسة، بسبب نزح المسؤولية في يد السلطة التنفيذية وخصوصا الرئيس الذي يعتبر محور السياسة الخارجية⁽²⁾.

الفرع الثاني : الأجهزة الغير رسمية:

أولا/الأحزاب السياسية: من الناحية القانونية، تحظى الأحزاب السياسية بوضعية الجمعيات بمقتضى القانون الصادر في 1 يوليو 1901 الذي يسمح بإنشاء هذه الأحزاب في جميع أنحاء أراضي الدولة الفرنسية،إن هدف الأحزاب السياسية الرئيسي هو ممارسة السلطة السياسية أو المشاركة فيها على أقل تقدير، وتعدّ التعددية السياسية والروح التنافسية بين مختلف

(1) مورييس دوفرجه، المؤسسات السياسية و القانون الدستوري "الأنظمة السياسية الكبرى" تر جورج سعيد،(ط2)

بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،2014)، ص. 241.

(2) _حافظ علوان حمادي الدليمي،النظم السياسية في أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية ، (ط1، عمان : دار

وائل للنشر والتوزيع ،2001)، ص. 154.

التشكيلات السياسية أحد دعائم الرئسية للديمقراطية و حرية التعبير والرأي، إن هذا المتطلب
اللازم مدرج في المادة الرابعة من دستور الجمهورية الخامسة⁽¹⁾.

و تتميز فرنسا بكثرة و تنوع أحزابها السياسية وهنا نطرح سؤال : كيف تؤثر هاته الأحزاب
على توجهات السياسة الخارجية الفرنسية ؟

اليسار المعتدل: و يمثلّه الحزب الإشتراكي يعتبر من أقدم الأحزاب السياسية المعاصرة في
فرنسا ،حيث تعود جذور نشأته لعام 1905 و في عام 1959 تم تغيير إسم الحزب إلى
الحزب الإشتراكي الفرنسي ،و أصبح يمثل التيار المعتدل لليسار تمييزا عن الأحزاب
اليسارية المتطرفة "الحزب الشيوعي" ولقد برز الحزب بصورة قوية غي الساحة الفرنسية على
يد الرئيس الفرنسي الأسبق "فرانسوا ميتران" و يتلخص برنامج الحزب في محاولة الحفاظ
على حد أدنى مرتفع للأجور، ومكافحة البطالة ، أما خارجيا فإن الحزب يدعو للحفاظ على
روابط قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية و حلف الأطنطى، كما يطالب بسياسة عالمية
أكثر عدلا في التعامل مع دول العالم لثالث كما يعدّ الحزب من مؤيدي إسرائيل.

اليسار المتطرف : يمثلّه الحزب الشيوعي تأسس عام 1920 وكان مرتبطا من الناحية
الإيديولوجية و السياسية بالإتحاد السوفياتي، وقد زاد دوره السياسي بعد الحرب لعالمية الثانية
مباشرة بسبب دوره المباشر في مقاومة الإحتلال النازي فقد شارك في حكومة ديغول المؤقتة
بعد الحرب ،إلا أن مكانته بدأت في التراجع بداية من عام 1972 تاريخ "بروز ميتران "
وتفعيله للحزب الإشتراكي.

حزب اليمين المعتدل:والذي يمثلّه التجمع من أجل الحركة الشعبية و مؤسسه الرئيس
الفرنسي السابق "جاك شيراك" 1967 ليكون إمتدادا لحزب التجمع من أجل الجمهورية الذي
أسسه "شارل ديغول" والذي عرف بإسم الحزب الديغولي⁽²⁾، وكان يهدف ديغول إلى جمع

(1) - _____ ، الأحزاب السياسية في فرنسا ، متحصل عليه : [http:// www.ambafrance – eg .org](http://www.ambafrance-eg.org) .تاريخ الإطلاع 2016/03/22.

(2) - كريم فرمان ، في كيفية عمل النظام السياسي "سلطنة عمان ، الجزائر ، فرنسا، إيطاليا" ، (ط 1 ، بيروت : الدار العربية للموسوعات ، 2009)، 289 .

جميع الفرنسيين فيما وراء الحدود الإيديولوجية و الحزبية⁽¹⁾؛ تقوم سياسته الداخلية على التركيز على قوة الدولة من ناحية و تبني سياسات معتدلة في كافة المجالات السياسية والإقتصادية و الإجتماعية، أما في الخارج يهدف الحزب إلى بناء سياسة خارجية مستقلة لفرنسا مع تأكيد دورها العالمي ، وبالنسبة للعلاقات مع الدول العربية خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية؛ فقد إنتهج الحزب أثناء حكم الرئيس "شيراك" سياسة تقارب مع الدول العربية و تفهم قضاياها.

اليمين المتطرف: و تمثّله الجبهة الوطنية و ظهرت عام 1972 على يد زعيمها جان "ماري لوبان" تعدّ من أكثر التيارات عنصرية وعداء للمهاجرين خاصة العرب منهم، كما تطالب بسياسة إستقلالية لفرنسا عن النظام العالمي الجديد وإستقلالها عن المنظمات الدولية كالناتو و المنظمة العالمية للتجارة ، والإتحاد الأوروبي.

ثانيا/جماعات الضغط: إن مفهوم جماعات الضغط كمصطلح سياسي يمكن تقسيمه على مفهومين: الأول الجماعة (groupe) و يقصد بها إئتلاف بين مجموعة من الأشخاص لهم خصائص عامة مشتركة مثل مستوى معيّن من المعيشة، و مستوى متقارب في الدخل، أصحاب مهنة واحدة و مصالحهم وأهدافهم واحدة ، أما المفهوم الثاني :الضغط مرتبط بالعمليات السياسية إذ يعني أن الجماعة قد إتخذت إتجاها أو رأيا موحدا قبل موضوع معيّن. ومن ثم فمن أجل وضع هذا الاتجاه موضع التنفيذ في الواقع السياسي فإن جماعة الضغط على هذا النحو تحاول التأثير في صانعي القرارات في النظام السياسي من أجل تحقيق غرضهم على وفق مصالحهم⁽²⁾.

وهناك من يعرفها: بجماعات توجد داخل مجتمع له نشاطاته لذلك فدرجة تطور وتعقد تلك الجماعات متأتية من تطور وتعقد المجتمع الذي تعيش فيه وتكون أهداف تلك الجماعات إما مادية تسعى لربح فهي تضغط على النظم السياسية و الاقتصادية من

(1) - جاك شيراك ، فرنسا جديدة فرنسا للجميع ، (ط1، بيروت : منشورات عويدات ، 1996) ، ص 91.

(2) -حافظ علوان حمادي الدليمي ، المرجع سابق الذكر، ص 71.

اجل تحقيق مصالحها أو تكون ذات طابع إيديولوجي للدفاع عن قيم و مبادئ معينة تؤمن بها⁽¹⁾.

ومكانة الجماعات الضاغطة في الحياة السياسية الفرنسية:

كانت هذه الجماعات في السابق تركّز نشاطها على السياسة الداخلية الفرنسية دون النظر للسياسة الخارجية وما تمارسه الدولة في الأحداث الدولية، و لكن أهمية الأحداث التي مرّت بها فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية قد فرضت على جماعات الضغط أن تهتم بهذه القضايا بالإضافة إلى إهتمامات السياسة الخارجية، فنقابات العمال وجدت مصلحتها في الإلتحام مع الأحزاب السياسية لتحقيق أهدافها من خلال تلك الأحزاب وكان أول من تعامل معها الحزب الاشتراكي و الحزب الشيوعي الفرنسي خاصة مواقف تلك الجماعات من الحلف الأطلسي و التعريفات الجمركية. ثم جماعات أرباب العمل والمستثمرين التي تحاول الضغط على الحكومة لإتخاذ إجراءات إقتصادية داخلية وخارجية تتسجم مع مصالحها، بالإضافة إلى جماعات الضغط الصهيوني في السياسة الفرنسية التي تتميز بقوة تنظيمها وفاعليتها و تماسكها ،ارتباطها العالمي بالحركة الصهيونية، التي تهدف إلى تحقيق أهدافها السياسية في دعم إسرائيل في كافة الميادين السياسية والإقتصادية والعسكرية⁽²⁾.

ثالثا/الرأي العام: هو الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعية في فترة معيّنة بالنسبة لقضية أو أكثر يحدث فيها الجدل و النقاش و تمس مصالح هذه الأغلبية أو قيمتها الإنسانية الأساسية ممّا مباشرا.⁽³⁾

(1) - د. ماجد أحمد الزامل ، جماعات الضغط و تأثيرها على رسم السياسة العامة للدولة ، متحصل عليه :

<http://www.iraqicp.com> تاريخ الإطلاع 2016/03/23.

(2) - عبد الهادي مهداوي، مكانة الجماعات الضاغطة في الحياة السياسية الفرنسية ، متحصل عليه :

<http://www.Alhewar.org> تاريخ الإطلاع 2016/03/24.

(3) - عاطف عدلي العبد و مختار التهامي ، **الرأي العام** ، (سلطنة عمان : دائرة الدراسات و الرأي العام ، 2005) ، ص

ويؤثر الرأي العام على السياسة الخارجية للدول من خلال دفع صانع السياسة الخارجية نحو الإهتمام بقضية معيّنة، و التأثير في مدى إدراكه لأهمية هذه القضية فبالإضافة إلى التأثير في الأطر العامة للسياسة الخارجية، أين يلعب الرأي العام دورا في وضع ضوابط معيّنة على قدرة صانع السياسة الخارجية في إختيار بدائل معيّنة، أي يحدد له الأطر الرئيسية للخيارات الممكنة فإذا تخطى صانع السياسة الخارجية هذه الحدود، فإنه يواجه ثورة الرأي العام عليه⁽¹⁾.

إلا أن العلاقة بين الرأي العام وصنع القرار تختلف باختلاف النظام القائم في الدولة؛ ففي الأنظمة الديمقراطية يؤثر فيها الرأي العام ولكن في النظم الغير الديمقراطية تسمح للتأثير من طرف واحد ممّا يؤدي إلى إنتشار السخط وعدم الرضا بين الجماهير⁽²⁾، وقد شهد الرأي العام الفرنسي نشاطا كبيرا منذ عهد الثورة الفرنسية عام 1789 ، ولكن نشاطه زاد مع ما أفرزته مرحلة مابعد الحرب الباردة من تحولات على مستوى الشعوب، أين أصبح الأفراد أكثر معرفة و قدرة على التعبير عن مواقفهم فيما يخص القضايا الدولية، بالإضافة إلى تطور وسائل الإعلام و الإتصال والتي أصبح لها دور بالغ الأهمية في توجيه وتغيير الرأي العام.

بالتالي أصبح الرأي العام الفرنسي له دور كبير في توجيه السلطات الفرنسية إلى بعض القضايا دون الأخرى .

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الفرنسية:

عند إتخاذ قرارات السياسة الخارجية لدولة معيّنة فإنه لايجب فقط الأخذ بعين الإعتبار و التركيز على المصلحة الوطنية أو مجموعة الأهداف المراد تحقيقها، ولكن كذلك العوامل و المتغيرات التي تشكل الحدود الطبيعية لمجال تصرف الدولة فقد يتقلص

(1) - محمد السيد سليم ، "الرأي العام و تأثير في عملية صنع القرار " ، متحصل عليه : <http://www.alukah.com>

تاريخ الإطلاع 2016/03/25.

(2) - لويد جنسن ، تفسير السياسة الخارجية تر أحمد ابن أحمد مفتي و محمد سيد سليم ، (الرياض : عمادة شؤون

المكتبات ، 1989) ص 163.

حيّز و مجال التصرف في السياسة الخارجية إلى أضيق الحدود مما يعيق تحقيق أهداف المصلحة الوطنية، وقد تمنح الدولة مجالا واسعا في البيئة الخارجية و هذا ما ينعكس على محتوى السياسة الخارجية⁽¹⁾.

(a) المحددات الداخلية:

-المحدد الجغرافي: تلعب العوامل الجغرافية دورا أساسا في تحديد طبيعة النشاط الخارجي للدولة وفي رسم معالم سلوكيات الدول الأخرى تجاهها. فالموقع الجغرافي للدولة يؤثر على سياستها الخارجية من عدة نواحي فهو يحدد إلى حد كبير المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، كما أنه يحدّد ماهية التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة ، و يحتل الموقع الجغرافي الفرنسي أهمية كبيرة في السياسة الفرنسية فقد وصف "الجنرال ديغول" فرنسا بأنها المركز السداسي الأضلاع في قلب السياسة الأوروبية المواجه لبريطانيا، وألمانيا وإيطاليا، حوض البحر الأبيض المتوسط و إسبانيا ثم المحيط الأطلنطي ، وكان "الجنرال الديغول" يردد بفخر مقولة نابليون عن الموقع الجغرافي لفرنسا حيث قال "إن سياسة أي دولة تكمن في واقع جغرافيته"⁽²⁾ " وقد كان أيضا لموقعها في أقصى غرب القارة الأوروبية ، بمعنى آخر في نهايتها آثار عديدة سواء من الناحية الإستراتيجية ، أو من ناحية تكوينها ؛ فقدت إتّخذت فرنسا كرأس جسر لغزو ألمانيا في الحربين العالميتين و كانت حدودها البرية هي سبب متاعبها و خاصة مع ألمانيا وقد شهدت هذه المناطق كثيرا من الغزو خاصة من الجانب الألماني ، وكان لهذا الموقع الجغرافي أثره أيضا في أنها أصبحت مصفاة أوروبا سكانيا إذ كانت تنتهي إليها الهجرات البشرية الآتية سواء من الشرق أو الجنوب ، بالإضافة لطبيعة فرنسا السهلية والتي تظهر فيها الكتل الجبلية إلا في أطرافها أدى إلى اندماج هذه العناصر و ظهور فرنسا كوحدة سياسية منذ زمن متقدّم⁽³⁾ ، كما تحتل المساحة الجغرافية

(1) - حسين بوقارة ، المرجع السابق الذكر ، 75.

(2) - بتيترتلور وكولن فلنت ، المرجع سبق ذكره ، ص. 91.

(3) - محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافية السياسية المعاصرة " دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية "، (القاهرة :

مكتبة الأنجلو المصرية ، 2010) ، ص. 337.

أهمية كبيرة ضمن مقومات الدولة الطبيعية لفرنسا بفضل مساحتها التي تقدّر بحوالي: 551,500 كم² والتي تعدّ من أكبر دول أوروبا الغربية حيث تمكّنها من لعب دور مهم في الساحة الدولية⁽¹⁾

فقد وجدت فرنسا أن موقعها الجغرافي يفرض عليها أن تلعب دورين مزدوجين :
الأول: المتمثل في فرنسا أوروبية، حيث رأت فرنسا أن دورها كدولة تقع في قارة أوروبا يفرض عليها أن تأخذ مكانها الأوروبي كدولة ذات شأن و ينظر إليها كدولة رائدة لها.
أما الثاني: المتمثل في دورها الإمبراطوري، فهي تملك إمبراطورية تمتد بها إلى إفريقيا والمحيط الهادي والهندي، الأطلسي وأن عليها حماية كل الإقليم الواسع الذي تضمنه إمبراطوريتها؛ فحتى منحها الإستقلال لمستعمراتها السابقة بقيت تحتفظ بعدة أقاليم منتشرة عبر الكرة الأرضية تحت سيطرت فرنسا و فرض نفوذها في المنطقة خاصة إفريقيا.

-المحدد الإقتصادي: منذ عقود تعدّ العوامل الإقتصادية من العوامل التي يمكن أن تفسّر سلوك الدول،⁽²⁾ ويشتمل على الموارد الإقتصادية الوطنية لدولة ما التي تضم الثروات الطبيعية ومختلف المنتجات الصناعية و الزراعية والموارد النووية، المعادن الخام والمواد الغذائية... إلخ، ويعتبر المتغيّر الإقتصادي أهمية كبيرة في التأثير على السياسة الخارجية للدولة وفي سلوك صانع القرار فيها لأنه يلعب دوراً أساسياً في تحديد قوّتها بل يعتبر الأساس الذي يرتكز عليه الأنواع الأخرى من عوامل قوة الدولة ، بالإضافة إلى دور التقدم التكنولوجي في دعم القوة الإنتاجية والقوة الصناعية التي تعتبر عامل ذات أهمية حيوية في السياسة الخارجية فقد أصبح في القرنين 20 و 21 من أهم معايير قوة الدولة وقدرتها على الإحتفاظ بمكانتها الدولية، والمرتبطة أيضاً بتطوير المنشآت الصناعية العسكرية.

وتعتبر الصناعة من الأنشطة الإقتصادية في بنية الإقتصاد الفرنسي ومن مظاهر القوة الصناعية الفرنسية، حيث تساهم فرنسا في سدس الإنتاج الصناعي للاتحاد الأوروبي

(¹)- _____، "الجمهورية الفرنسية (السمات الجغرافي)" ، متحصل عليه: <http://www.moqatel.com> تاريخ

الإطلاع 2016/03/26.

(²)- لويد جنسن ، المرجع سبق ذكره، ص 185.

محتلة في ذلك المرتبة الثانية أوروبا و المرتبة الرابعة عالميا كما تأتي الصناعة في المرتبة الثانية بعد قطاع التجارة و الخدمات من حيث المساهمة في الناتج الداخلي وتشغيل اليد العاملة وتشكل المنتجات الصناعية الجزء الأكبر من الصادرات الفرنسية تساهم فرنسا بحصة مرتفعة في مشروع آريان الأوروبي لصناعة الطائرات ،وتحتل مراتب متقدمة أوروبا وعالميا في صناعة السيارات و الصلب و الأسلحة و الصناعة الكيماوية و المواد الغذائية. بالإضافة إلى القوة الفلاحية التي تمتلكها فرنسا حيث تعدّ ثاني مصدر للمنتجات الفلاحية عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

-المحدد العسكري : ينظر الكثيرون إلى درجة الإستعداد العسكري على أنها المظهر الرئيسي لقوة الدولة كما يعثرونها ضرورة لمساندة تنفيذ السياسة الخارجية التي تضعها الدولة لنفسها ⁽¹⁾، ومنذ عقود سعت فرنسا لتطوير قدراتها العسكرية حيث تعدّ حاليا قوة عسكرية شاملة نووية مستغلة في ذلك تقدّمها في المجال العلمي والتكنولوجي والتقني . فقد وفّرت نهاية الحرب الباردة مبررا لفرنسا لإعادة النظر في سياستها المتعلقة بالإستقلال النووي ؛فقد إمتلك فرنسا القدرة النووية بغرض فرض حرب نووية إذا ما إندلج نزاع بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي ⁽²⁾ .

كانت ترى فرنسا خطر وقوع هجوم نووي على الإتحاد السوفياتي كفيل بأن يمنع القوتين العظيمتين من الإعتقاد بأن بإمكانها خوض حرب تقليدية على الأرض الفرنسية و قد إقتى الفرنسيون الأسلحة النووية هدف جعل مسألة التصعيد أمرا محتوما ، غير أن السيناريو الإقليمي تغير بعد نهاية الحرب الباردة وتحولت السياسة النووية الفرنسية إلى سياسة الردع النووي خوفا من إنتشار الأسلحة النووية في الحوض المتوسط فتسعى فرنسا في مواصلتها لتطوير برنامجها النووي الذي يعتبر مبدأ من مبادئ السياسة الديغولية.

(1) إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية -دراسة في الأصول و النشأة- ، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية

، 1991)، ص. 193.

(2) روبرت جيه ، الحرب الباردة تر محمد فتحي خضر ، (ط 1 ، القاهرة : مؤسسة الهنداوي ، 2014)، ص. 99 .

ومن مظاهر القوة العسكرية الفرنسية: حيث يبلغ عدد القوات المسلحة الفرنسية 250.000 جندي مما يجعل فرنسا تحتل المركز 14 في لائحة أكبر جيوش العالم و تعتبر من أكبر الدول المشاركة في الصراعات حول العالم فقد قامت بنشر مجموعات قتالية في مالي و ساحل العاج وفي إفريقيا الوسطى وليبيا .

(b) -المحددات الخارجية:

- النظام الدولي: إن النظام الدولي هو تجمع يضم وحدات سياسية مستقلة تتفاعل فيما بينها بتواتر معقول وفقا لعمليات منتظمة , وتلعب القوة دورا رئيسيا في التفاعل بين هذه الوحدات ،وإذا كانت معظم الدراسات التي تناولت النظام الدولي قد إعتبرت الدولة هي الفاعل الوحيد في السياسة الدولية ، فإن هناك عددا آخر من الدراسات تتبنى وجهة نظر أشمل، و تركز على المجتمع العالمي الذي لا تكون فيه وحدة التحليل الأساسية هي الدولة، إذ أن هناك فاعلون آخرون قادرون على لعب دور على الساحة الدولية ،مثل المنظمات مثل المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات بالإضافة إلى الأفراد.

كما أن بنية النظام الدولي لهل التأثير البالغ في توجيه السياسة الخارجية للدول، إذ يشكل البنين الدولي أحد المؤثرات البارزة الضاغطة على السياسة الخارجية للدول، وهو مايدفع بعضها إلى تبني نمط معين من السياسة الخارجية، والنظام الدولي قد يأخذ الأشكال الثلاثة الرئيسية :

النظام متعدد الأقطاب والذي يتسم بتوزيع الموارد بين مجموعة من الدول والأقطاب أوالثنائية القطبية والتي تتميز بتركز الموارد والمقدرات بين دولتين أوقطبين مثل الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي في فترة الحرب الباردة والشكل الأخير هو نظام الأحادية القطبية الذي يتميز بتركز الموارد وأنماط القوة والهيمنة بيد دولة واحدة، وهو النظام الحالي حيث تتربع قمته الولايات المتحدة لما تحمله من مكانة ومقومات في النظام الدولي⁽¹⁾ كما تسعى لفرض تقييم السلوك الداخلي والخارجي للدول عبر ما أسمته بمبادئ التدخل

(1) أمين شلبي ، المرجع سبق ذكره،ص.180.

الإنساني ومحاربة الإرهاب وإرساء الديمقراطية وإرغام الدول على توقيع إتفاقيات عديدة: مثل إتفاقية عدم إنتشار الأسلحة النووية وما صاحب كل هذا من إنهيار لفكرة السيادة التي من مبادئها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، لتصبح بذلك السلطة الهرمية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و فرض هيمنتها على كل الأقاليم والقارات وما نتج عن ذلك من إنسحاب للبساط من تحت زعيمتي العالم الإستعماري القديم فرنسا وبريطانيا، أخذت هاتان الدولتان تبحثان عن مكان لهما وسط التغيرات الدولية و لكل منهما إستراتيجيته حيث تظل عقيدة فرنسا الإستراتيجية هي المحافظة على إستقلال قرارها السياسي و كذلك المحافظة على إستقلال خياراتها العسكرية المستقلة و مثال ذلك ما حدث زمن الحرب الباردة ، حيث رفضت فرنسا مشروع الغطاء النووي الأمريكي، تحت مظلة الناتو، بالإضافة إلى منعها من إنشاء قواعد للصواريخ النووية الأمريكية على أراضيها و فضلت أن يكون لها قوتها النووية الخاصة بها ، كذلك مشروع الطائرة المقاتلة "رافال" والذي إستقلت به فرنسا لوحدها ، وقد شهدت العلاقات الأمريكية الفرنسية تناقضا عام 2003 عندما رفضت فرنسا آنذاك المشاركة في العمليات العسكرية الأمريكية تحت إدارة الرئيس السابق جورج بوش وكان الرئيس الفرنسي جاك شيراك قد قال آنذاك " نحن لا نرى أي داع لتغيير المنطق الذي نتبّعه، وهو منطق السلام إلى منطق الحرب".

-الإتحاد الأوروبي : تركز السياسة الخارجية الفرنسية على تقليد ديبلوماسي قائم منذ عدّة عقود، وعلى بعض المبادئ الأساسية: حق الشعوب في تقرير مصيرها، وإحترام حقوق الإنسان و المبادئ الديمقراطية و إحترام دولة القانون و التعاون بين الأمم، وفي هذا الإطار حرصت فرنسا على الحفاظ على إستقلالها الوطني دون أن تكف عن العمل على تنمية أشكال من التضامن الإقليمي و الدولي، فمنذ عام 1945 بات البناء الأوروبي في قلب السياسة الخارجية الفرنسية⁽¹⁾.

(1) _____، السياسة الخارجية الفرنسية، متحصل عليه: http://www.ambafrance_ga.org تاريخ الإطلاع 2016/03/26.

لقد كانت الوحدة الأوروبية هي محور الجهد لكل القيادات الأوروبية خاصة الفرنسية وطوال أيام عصر الحرب الباردة إلى جانب التحرك في أفق المحيط الجغرافي الأوروبي.

لا ريب أن إنتهاء الحرب الباردة و ضم معظم دول أوروبا الشرقية إلى الإتحاد الأوروبي قد أعاد الطموح الأوروبي للتحرك بقوة أكبر و بتصميم أكثر وضوحا نحو دعم ما يسمى بالوجود الأوروبي العالمي في قارات آسيا و إفريقيا و الإستناد في ذلك إلى قاعدة العلاقات في العصر الإستعماري و تطوير هذه العلاقات حتى تتمكن من الصمود في وجه المنافسات الدولية خاصة الأمريكية⁽¹⁾.

⁽¹⁾ سـيام العسـلي ،الدور الأوروبي في السياسة الدولية ،متحصل عليه:
<http://www.arabdefencejournal.com./article/> تاريخ الإطلاع 2016/03/27.

خلاصة الفصل:

من خلال ماترقنا إليه في هذا الفصل نستخلص أن :

-السياسة الخارجية الفرنسية تميزت بالتكيف والثبات رغم التغيرات الدولية قبل وبعد الحرب الباردة .

-تعتبر النظريات الواقعية والليبرالية والبنائية الأنسب لتحليل سلوكيات الدولة الفرنسية في توجهاتها الخارجية الجديدة ،وتعزيز دورها في النظام الدولي بإعتبارها قوة إقتصادية وعسكرية رافضة لنظام الهيمنة الأحادية الأمريكية والحفاظ إستقلال قرارها السياسي وخياراتها العسكرية،كما تبني فرنسا السياسة العقلانية كأساس لصناعة سياستها الخارجية .

-يعد الجانب الإقتصادي والعسكري من أهم محددات الداخلية للسياسة الخارجية الفرنسية.

الفصل الثاني: السياسة الخارجية الفرنسية في الساحل الأفريقي

على مر التاريخ ظل الساحل الإفريقي بصحرائه وبسهوله، هدفا استراتيجيا للقوى الأوروبية الكبرى وخصوصا فرنسا، التي لا زالت تمتلك الكلمة الأولى في شبه المنطقة وفرض نفوذها وقوتها من حيث تواجد الكثيف في المنطقة و تحقيق أهدافها ومصالحها الإستراتيجية الاقتصادية و السياسية والثقافية و هذا ما سنعالجه في هذا الفصل .

المبحث الأول: أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية في دول الساحل الإفريقي

لقد قامت السياسة الفرنسية اتجاه دول الساحل الإفريقي دائما على أنقاض و توجهات الرؤساء الفرنسيين الذين تداولوا على قصر "الاليزيه" و بمجيء الجمهورية الخامسة عام 1958 وزعيمها "شارل ديغول" استطاعت فرنسا أن تتخط مسارا جديدا في سياستها الخارجية و التي اتسمت بالواقعية و العقلانية ،وقد يعد البعد التاريخي أهم سمات العلاقات الفرنسية الإفريقية ،إلا أن مرحلة مابعد الحرب الباردة أفرزت أبعاد أخرى ذات أهمية .

المطلب الأول: البعد التاريخي

يعتبر الوجود الفرنسي في القارة الأفريقية بصفة عامة وفي منطقة الساحل الإفريقي بصفة خاصة إذ يرجع دور فرنسا في إفريقيا إلى العهد الاستعماري الذي تعرضت له القارة من القوى الأوروبية⁽¹⁾، فركزت فرنسا نشاطها الاستعماري في القارة الإفريقية ،وذلك باحتلال عدد من دول إفريقيا مثل: الجزائر_ تونس_ المغرب_موريتانيا)بالإضافة إلى السنغال،وغينيا،مالي،النيجر،كوت ديفوار(ساحل العاج)⁽²⁾.

لقد كانت فلسفة السياسة الاستعمارية تنفذ وفق تفكير ومفهوم العسكريين الفرنسيين الذين شاركوا في غزو استعمار الدول الإفريقية ، وتحولوا إلى حكام لهذه الدول المستعمرة وانتزعوا كل السلطات والنفوذ من الزعامات القبلية والمحلية ومارسوا الحكم المباشر على الأفارقة

(¹) - خلود محمد خميس ، سياسة الإتحاد الأوروبي إتجاه القارة الإفريقية " دراسة في التوجهات البريطانية و الفرنسية" -مركز الدراسات الدولية متحصل عليه. <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=65780> تاريخ الإطلاع 2016/03/27

(²) -.....، الدور الفرنسي في إفريقيا ...التاريخ و الحاضر..متحصل عليه. <http://www.starime.com> تاريخ دخول الإطلاع 2016/03/28

المعتمد على القوة ، وتطلب الاستمرار بسياساتهم الاستعمارية والحكم المباشر استخدام أسلوبين للحكم و السيطرة و هما:

1-سياسة الاستيعاب:

وهي فرض اللغة والثقافة الفرنسية ، ومفاهيم الحياة ، ونظم المؤسسات السياسية والاجتماعية الفرنسية ، على الأفارقة حتى يتحولوا إلى مجتمع متفرنس ، وقد اعتمد الاستعمار الفرنسي آلية لعملية الاستيعاب تمثلت في الآتي:

- منهج تثقيف وتربية و تعليم طويل الأمد.
- استخدام وسائل الترغيب و الترهيب لتحويل الأفارقة إلى مواطنين فرنسيين

2-سياسة المشاركة أو الارتباط:

إعتمدت على خلق زعامات ونخب افريقية فرنسية التوجه تقود شعوبها وفق سياسة وتوجهات الإدارة الفرنسية و السيطرة على المجتمع الإفريقي بواسطة هذه النخب الحاملة للغة و الثقافة و الهوية الفرنسية والوسيط بين الحكومة الفرنسية و الزعامات و الشعوب الإفريقية ،وقد أفرزت هذه السياسة قيادات افريقية الانتماء فرنسية التفكير،وتعاونت بلا حدود مع السلطات الفرنسية وهي الآن تحت مظلة الفرانكفونية⁽¹⁾؛فتعتبر الدول الإفريقية امتداد تاريخي للدول الأوروبية خاصة فرنسا حيث إن هذه الدول لا تزال تحمل مخلفات هذا الامتداد التاريخي والتي تمثلها في الامتداد اللغوي والثقافي والامتداد الحدودي التي عملت ومازالت تعمل إشاعة الفوضى والتفرقة بين الفصائل .

ساعدت السياسة الاستعمارية على تغذية التناقضات الاثنية من خلال سياسة فرق تسد أو من خلال تفضيل جماعات اثنية معينة على غيرها ،و إعطائها نصيبا اكبر في الحكم والسلطة.وعن طريق تقسيم الأقاليم بطريقة تعسفية دون مراعاة الجانب الانثروبولوجي للمجموعات،من اجل تسهيل عملية استغلال الثروات الطبيعية للدول الإفريقية بشكل عام ولدول الساحل الإفريقي بشكل خاص.

(1) - ياسر أبو حسين ، العلاقات الإفريقية الفرنسية ، متحصل عليه : <https://groups.google.com>

فقد شكلت الظاهرة الإستعمارية محطة من محطات التعبير المباشر عن الإهتمام الفرنسي بالقارة الإفريقية عموما ؛فقد كانت من أكثر القوى الإستعمارية حفاظا على علاقاتها بمستعمراتها السابقة ،تلك العلاقة التي عبر عنها فيلكس هوفوبيه أول رئيس لساحل العاج بعد الإستقلال بمصطلح _FranceAfrique_؛ليدل على عمق العلاقات التي تربط بمستعمراتها السابقة في إفريقيا⁽¹⁾.

المطلب الثاني:البعد الامني

يعتبر الأمن من المواضيع الرئيسية التي تحرك السياسة الخارجية الفرنسية فلكل سياسة خارجية لأي دولة مهما كان نظامها هدف تحقيق الأمن بمفهومه الواسع ،فيعتبر جزء لا يتجزأ من الساسة الخارجية وبعبارة أعم وأشمل إن الساسة الخارجية لأي دولة تهدف إلى ضمان وجودها بالحفاظ على استقلالها وسيادتها والدفاع عن مصالحها وهذا ماعبر عنه الكاتب الامريكي " brewsterc.deny "في كتابه السياسة الخارجية الأمريكية أو إلزامية التناسق: « بالنسبة للمواطن البسيط كما بالنسبة للرئيس فالنظر للسياسة الخارجية ككل لايتجزأ هو الخطوة الأولى نحو النجاح ⁽²⁾» .

وعليه تدور أهداف السياسة الخارجية لأي دولة حول حماية الوجود الذاتي و دعم الأمن بأبعاده المختلفة وصيانة الإستقلال وضمان حرية حركتها في المجالين الداخلي والخارجي ويعد الأمن من المفاهيم التي طرأت عليها العديد من التحولات إبتداءا من العقد الأخير من القرن 20 والذي يرتبط أساسا بمفهوم المخاطر والتهديدات ،فبظهور تهديدات ومخاطر جديدة بعد نهاية الحرب الباردة لم تكن معروفة بالحد الذي هي عليه اليوم (الهجرة السرية-الجريمة المنظمة-الإرهاب الدولي-المشاكل البيئية... الخ)،وبالتالي أصبح المفهوم التقليدي للأمن

(1)- رواية توفيق ،السياسة الفرنسية في إفريقيا"الأدات العسكرية في خدمة المصالح الإقتصادية ،قراءات إفريقية ع20، 04/5/2012، ص.24.

(2) - إبراهيم سعادة ، الجزائر و الأمن الإقليمي ، مذكرة ماجستير غير منشورة(جامعة الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، القانون الدولي و العلاقات الدولية ، 2000)، ص.7.

والمبني على قدرة الدولة على حماية أراضيها وحدودها عسكريا في مواجهة الغزو الخارجي، غير قادرة على إحتواء هذه المخاطر.

ولإعتبار منطقة الساحل الإفريقي منطقة تحفل بالتهديدات الخطيرة حيث وصف منسق مكافحة الإرهاب بالاتحاد الأوروبي "جيل دو كيرشوف" التحديات التي تواجه دول الساحل الإفريقي وخاصة في موريتانيا ومالي والنيجر، فقال كيرشوف إن هذه الدول تواجه "خليطا معتبرا من التهديدات".

ولقد تعددت المخاطر الأمنية في الساحل الإفريقي أهمها:

1- الإرهاب والجماعات المسلحة: يعتبر التعريف الجامع للإرهاب من الأمور الخلافية أكاديميا وإيديولوجيا ودوليا، رغم هذا إتفق الجميع أن الإرهاب هو توجيه العنف ضد المدنيين واستخدام الوسائل و الأدوات غير مشروعة، وقد عرّفت الموسوعة السياسية الإرهاب: يعني إستخدام العنف غير القانوني أو التهديد به بكافة أشكاله كالإغتيال، التشويه والتعذيب والتخريب بغية تحقيق هدف سياسي معيّن⁽¹⁾، فالإرهاب مفهوم قيمي معياري، فما يعتبر إرهابا عند الغرب يعتبر مقاومة، وأيضا ليس كل ما هو متطرف هو إرهابي و بالتالي اختلاف المعايير ساهم في عدم تبني تعريف واحد متفق عليه⁽²⁾.

وشكلت 11 سبتمبر 2001 نقلة نوعية في نمط الإرهاب الدولي، خاصة من حيث دلالتها على الاتجاه التصاعدي في مجال و حجم العمليات الإرهابية والآثار التدميرية الناجمة عنها، كما تكمن الخطورة في هذا التهديد في اتصاله بشبكات الكترونية وعمله على أحداث عنف، نظرا لما تشكله من ثقل اقتصادي وسياسي، ولا يختلف الأمر هنا بين الضفة الشمالية و الجنوبية بما فيها دول الساحل الإفريقي من حيث التعرض للتهديد، فقد أعلن رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون "إن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب للإسلامي و الجماعات الموالية له تمثل خطرا وتهديدا مباشرا لامن المملكة "بمعنى أن نشاط التنظيمات الإرهابية سيهدد

(1)- عثمان علي حسين، الإرهاب الدولي و مظاهره القانونية و السياسية في ضوء أحكام القانون الدولي (ط1)،

كرديستان : دار المنارة ، 2006)، ص. 9.

(2)- نعم تشومسكي ، الإرهاب حالة 11 سبتمبر ، (ط1، دار البيضاء : النجاح الجديدة ، 2003)، ص. 16.

مصالح الدول الأوروبية في المنطقة، كما عبر وزير الدفاع الفرنسي "جون إيف لودريان" بوضوح عن القراءة الفرنسية للتهديدات التي أملت على بلاده التدخل. والأمر يتعلق بتهديد "إقامة دولة إرهابية على أبواب أوروبا و فرنسا⁽¹⁾".

قد بات إستقرار الساحل يعني استقرار المصالح الأوروبية خاصة الفرنسية المتمثلة أساسا في:
- الوصول إلى الموارد التي تملكها القارة.

- السيطرة على المواقع الإستراتيجية الإفريقية⁽²⁾.

2- الهجرة غيرا لشرعية: تندرج الهجرة غير الشرعية ضمن التهديدات عابر للحدود و التي يتداخل فيها أمن الأفراد و الدولة و المجتمع.

- وتعرّف على أنها: " عملية إنتقال الإنسان لأسباب متعددة من مسقط رأسه للعيش في مكان آخر ، بمعنى حدوث هجرة خارجية طوعية أو قسرية⁽³⁾ .

ما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فان الهجرة غير الشرعية عبور الحدود دون تقيّد بالشروط اللازمة للدخول المشروط إلى الدول المستقبلية ،أما منظمة الهجرة الدولية فأشارت إلى المهاجر غير الشرعي بقولها انه المهاجر الذي لا تتوافر لديه الوثائق اللازمة والمنصوص عليها بموجب لوائح الهجرة من اجل الدخول،الإقامة أو العمل في بلد ما،ويشمل هذا:

-الأفراد الذين ليس لديهم،وثائق قانونية للدخول إلى الدولة (دولة الاستقبال)ولكن استطاعوا الدخول سرا،بحسب اتفاقية الأمم المتحدة الجريمة المنظمة عبر الوطنية يكون هذا الدخول إما برا،بحرا أو جوا⁽⁴⁾.

(1) ------،أوروبا أمنة في عالم أفضل ، تقرير الإستراتيجية الأمنية الأوروبية متحصل عليه :

<http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/031208ESSIIARf> تاريخ الإطلاع

2016/03/29

(2) - إجلال رأفت، السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء ،السياسة الدولية ،ع145، يوليو 2001، ص.8.

(3) -محمد أحمد عقلة المومني ،إستراتيجيات سياسة القوة : "مقومات الدولة في الجغرافيا السياسية" (عمان :دار الكتب الثقافية،2007)،ص.25.

(4) - فريحة لدمية ،إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة " الهجرة غير الشرعية نموذجا" ، مذكرة ماجستير (جامعة بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، علاقات دولية ،2004)، ص. 52.

وقد تفاقمت مشكلة الهجرة خاصة في شمال إفريقيا ودول الساحل الإفريقي الفقير إلى أوروبا الغير راغبة في استقبال المزيد من المهاجرين غير المؤهلين، خاصة لما تشكله من خطورة على الأمن في منطقة المتوسط، والأمن داخل أوروبا ومن هنا أصبح من الضروري إعادة النظر في هذا الخطر و محاولة إيجاد آليات جديدة تكون كفيلة للحد منه.

3- **الجريمة المنظمة:** تعتبر الجريمة حقيقة إجرامية بالغة الخطورة، إلا أنها لم تكتسب بعد صفة الوضوح والتحديد، مع تعدد الدراسات التي تناولت ظاهرة الإجرام المنظم على المستويين الوطني و الدولي فانه لا يوجد تعريف محدد للجريمة المنظمة.

- فيعرف الاتحاد الأوروبي للجريمة المنظمة: بأنها جماعة مشكلة من شخصيين تمارس مشروعاً إجرامياً ينطوي على ارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو غير محدودة، ويكون لكل عضو مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي، وكذلك بهدف الحصول على السطوة وتحقيق الأرباح⁽¹⁾.

تعتبر الجريمة المنظمة من أخطر التهديدات الأمنية التي تواجه منطقة الساحل الإفريقي، حيث شهدت الظاهرة تزايد كبير في السنوات الأخيرة وهذه التهديدات تجاوزت منطقة الساحل بل تجاوزت إلى الدول المجاورة للساحل مثل: الجزائر المغرب، كما يمكن القول انه انتقل إلى دول أوروبا، فقد ركزت الحكومات الغربية على وجود تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وقدمت المساعدة التقنية في محاولة لتعزيز قدرة قطاعات الأمن والقضاء على الجماعة الإرهابية، بيد أن هذه الحكومات قللت من شأن تأثير الجريمة المنظمة الذي يزعزع الاستقرار في المنطقة⁽²⁾؛ فأولوية الدول الأوروبية خاصة الفرنسية في مواجهة التحديات الأمنية القادمة من الساحل الإفريقي حيث صنّفت أوروبا الدول الإفريقية التي تمثل تهديداً للمصالح الأوروبية، كما أن الدول الإفريقية من الدول المصنفة في إطار الدول الفاشلة التي

(1) -أديبة محمد صالح، الجريمة المنظمة: دراسة قانونية مقارنة، منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية 2009، ص.22.

(2) -ولفرام لأخر، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء، منشورات كارنيغي، مؤسسة كارنيغي، 2012، ص.2.

تؤدي إلى خطر الضغط الديمغرافي وهو خطر يرتبط من حيث الإمكانيات الاقتصادية والإجتماعية، ومشاكل الهجرة غير الشرعية وارتباطها بقنوات تجارة الأسلحة والمخدرات⁽¹⁾. فعلى الرغم من أن عدم الاستقرار الأمني في منطقة الساحل الإفريقي ليس بالأمر الجديد وأن تزايد وتيرة العمليات الإرهابية في السنوات القليلة الماضية، والتدخل المتزايد بين الإرهاب والجريمة المنظمة، قد منح المزيد من الاهتمام الدولي بهذا الجزء من القارة الإفريقية، ومما زاد حالة الأمن هذه هو حالة الفوضى التي تعيشها بعض دول الشمال الإفريقي، خصوصا ليبيا؛ حيث أن الحرب في هذه الأخيرة فسحت المجال أمام تنظيم القاعدة ومجمل الحركات المسلحة في المنطقة للتزود بالسلح الليبي المنتشر بشكل عشوائي وفوضوي لتعزيز قدراتها العسكرية⁽²⁾.

المطلب الثاني: البعد الطاقوي

مع الاكتشافات الطاقوية باتت المنطقة مسرحا للصراع و التنافس الدولي بين قوى تقليدية عالمية وأخرى نامية حديثة وأضحى البترول واليورانيوم من محددات الحرب الاقتصادية الساحلية مع مطلع الألفية، إذ يزخر هذا الحزام بعديد من الثروات الطبيعية، إضافة إلى الملح والذهب نجد البترول والحديد والنحاس واليورانيوم؛ وهي تثير أطماع مختلف القوى الراغبة في التمرکز بالمنطقة، ومن شأن استراتيجيات الإحاطة والإحاطة التي تساعد على تحديد الرهانات الجيوسياسية والجيواقتصادية ومن ثمة الجيوأمنية التي تشكل هيكله الفضاء الساحلي؛ إن دخول موريتانيا والنيجر ضمن الدول المنتجة للنفط واكتشاف حوض تاوديني وما يحتويه من ثروات معدنية (بترول ويورانيوم) غيرت النظرة للساحل إقليمي ودوليا، وتأتي النيجر رابعة في إنتاج اليورانيوم بنسبة 87% ويغطي هذا من احتياجات الاتحاد الأوروبي والذهب 70% من تعاملات مالي الخارجية، علاوة على قطاع

(1)-مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الأمن وإنعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط، متحصل عليه

<http://omarpolitic.blogspot.com> تاريخ الدخول 2016/04/1.

(2)- عشور قشي، "التنافس الفرنسي - الأمريكي - حول منطقة الساحل الإفريقي" دراسة في منطلقات الاهتمام وآليات التغلغل، المجلة العربية للعلوم السياسية، 2015/6، ص.75.

النحاس والحديد في موريتانيا المهم في صناعة الصلب في أوروبا ،الزنك في بوركينا فاسو؛ إلا أن الدول المعنية لا تستفيد كثيرا من قطاع الطاقة في تحقيق التنمية الاجتماعية والإنسانية بالنظر إلى أغلب المؤشرات الإستراتيجية تقر باحتمالات فشل عدد من دول الساحل مستقبلا مع ضعف الاندماج الاجتماعي والعجز الاقتصادي، وهشاشة البناء السياسي مما يؤثر على معادلة الأمن الإقليمي والعالمي⁽¹⁾.

أصبح النفط العنصر الحيوي والمُحرِّك الأساسي لمجمل الاقتصاديات العالم ولعل أصدق ما يُعبّر عن ذلك هي المقولة التي أخذت تتكرر منذ فترة في الأدبيات الاستراتيجية والجيوبوليتيكية في البلدان الغربية، مؤكدة أن مَنْ يُسيطر على مصادر البترول والطاقة في العالم قد ضَمِنَ السيطرة على العالم نفسه، وهذا ما يفسر تنافس الدول الكبرى عليه خاصة فرنسا حيث تسارع في إطار الاتحاد الأوروبي إلى ضمان و حماية مصالحها في المنطقة². كما أن القضايا الخاصة بالطاقة توضع مباشرة ضمن أولويات الأمن القومي لهذه البلدان؛ فقد أصبح أمن الطاقة شأنه شأن العديد من المحددات التقليدية الأخرى كالحفاظ على مكانة الدولة و التوسع في تأمين الحدود التي تشكل السياسة الخارجية للدول الصناعية، فضلا عن الأرباح الكبيرة التي تجنيها الشركات من وراء إنتاج وتوزيع هذا المصدر⁽³⁾.

وتعد مجموعة (توتال، فينا، أelf) الفرنسية النفطية إحدى أهم الشركات العالمية؛ فالقارة الإفريقية المنطقة رقم واحد من حيث حجم الاستثمار والتواجد بالنسبة لهذه المجموعة التي وصل إنتاجها النفطي في عام 2004م ما يعادل 813 ألف برميل يوميا، كما تمتلك فيها أيضا 30% من مجموع احتياطاتها من النفط البالغة 11 مليار برميل، كما أن 40% من مجموع

(1) -جميلة علاق، "إستراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، مجلة العلوم الاجتماعية، ع 332، 19 ديسمبر 2014، ص.8.

(2) -حنان لبدى، التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الإستراتيجية الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، علاقات دولية، 2015)، ص.115.

(3) -نجلاء محمد مرعي، «الثروة النفطية والتنافس الدولي الإستعماري الجديد في إفريقيا» ، التقرير الإستراتيجي، ع 14، 2014/5/7، ص.419.

استثماراتها في العالم عام 2007م والبالغة 13 مليار دولار هي في إفريقيا إلى جانب أنها استطاعت أن تكشف في عام 2000 (3,211 مليار برميل) وفي عام 2001 (3,630 مليار برميل)، وتتواجد هذه المجموعة "توتال - فينا - ألف" (Total-Fan-Elf) في بعض المناطق الإفريقية :

-النيجر:

هي حاضرة منذ 1962 وصل إنتاجها في عام 2004 م مايعادل 217 ألف برميل يوميا كما تمتلك 15% من أسهم مصنع الغاز المسال فيها علما أن بريطانيا تعتمد على 10% من النفط النيجيري.

-موريتانيا: توجد مجموعة - توتال - بهذا البلد منذ عام 2004 للتنقيب عن النفط فيه ⁽¹⁾.
فيعد إستهلاك النفط قضية محورية بالنسبة لفرنسا باعتبارها قوة إقتصادية وعسكرية؛ فأى توقف للإمدادات النفطية سيشكل تهديدا لأمنها القومي، بالإضافة إلى التنافس الأمريكي الصيني على المنطقة حيث تسعى فرنسا للمحافظة على نفوذها في النيجير فقد إستغلت الإستياء السياسي والشعبي من ممارسات الرئيس ممدو طانجا وتلاعبه بالدستور والمؤسسات للإطاحة بنظامه المتمرد على الوصاية الفرنسية في فبراير 2010م، ونصبت محله محمد إيسوفو السابق بإعتباره الشخص المناسب لحماية المصالح الفرنسية.
كما أن هذه المصالح أصبحت مهددة خاصة بعد عملية إختطاف الرعايا الفرنسيين الخمس من مقر أهم شركة فرنسية لإستخراج اليورانيوم في شمال النيجر شركة "أريفا"، حيث تستفيد هذه الشركة من ثلث اليورانيوم من النيجير في تمويل الكهرباء في فرنسا، والتي تعتمد بدورها على مايقارب 70% من الطاقة الكهربائية بالإستخدام النووي ⁽²⁾.

(1) - أمانة بوبصلة ،التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجيستر

غير منشورة، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، دراسات إفريقية، 2012)، ص.80.

(2) - جميلة علاق، المرجع السابق الذكر، ص.10.

وصرح وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس في يناير 2013م "لقد كانت المصالح الأساسية بالنسبة لنا ولأوروبا على المحك، لذلك علينا التحرك بسرعة ولعلّ على رأس تلك المصالح الفرنسية مسألة الوصول إلى اليورانيوم في الصحراء الإفريقية (1)".

المبحث الثاني: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي بالنسبة لفرنسا

تمثل منطقة الساحل الإفريقي إحدى الفضاءات الجيوسياسية التي جذبت اهتمام الدوائر السياسية والبحثية لحسابات متعلقة بالاهتمام الدولي الجديد وارتباطات مصالح وهذا ما سنعالجه في هذا المبحث من خلال التطرق إلى أهمية موقع الساحل الإفريقي بالنسبة لفرنسا بالإضافة إلى الأهمية الاقتصادية والسياسية، الثقافية .

المطلب الأول: أهمية الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي

إنّ منطقة الساحل الإفريقي جزء من قارة إفريقيا والتي بدأت تتكوّن خلال الزّمن الجيولوجي الثّاني بعدما كانت مندمجة مع الهند، أستراليا، شبه الجزيرة العربيّة وقارة أنتراكتيكا في كتلة واحدة هي قارة جندوانا القديمة "Gondwana" وفي الزّمن الجيولوجي الثّالث، عرفت القارة الإفريقيّة تكوينات تمثّلت أساسا في تراجع بحر تنس صوب الشّمال وانكماش امتداده حتّى تكوّن البحر المتوسّط بصورته الحاليّة ؛ من هنا يمكن التّوصل إلى استنتاج جيولوجي مفاده أنّ منطقة الساحل الإفريقي كانت عبارة عن قاع لبحر تنس القديم وحينما انكمش ظهرت تلك التضاريس الصّحراويّة والكثبان الرّمليّة وكذا الثّروات الطّبيعيّة كالماس والفحم والمعادن والتي نتجت عن التّحولات الجيولوجيّة القديمة التي عرفتھا الطبقات الأرضيّة من التّواءات للماغما والتي تحتوي على منافذ أرضيّة بها الفحم ورواسب بحرية ونهرية والتي تحتوي على الألماس وغيرها من الثّروات الهامة (2).

(1) - إبراهيم مادي كانتى، لماذا تدخلت فرنسا في مالي ؟ متحصل عليه:

http://majmau-africans.blogspot.com/2013/03/blog-post_2517.html تاريخ دخول الموقع

2016/04/2

(2) - حسيبة دحومان، مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر، كلية

العلوم السياسية والإعلام، علاقات دولية، 2001)، ص. 16.

وتمت تسمية الساحل الإفريقي تقليديا الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء، والساحل الإفريقي يمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر فاصلا بين الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة السافانا جنوبا، ويمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، شمال نيجيريا، تشاد، السودان حتى إثيوبيا شرقا، ومصطلح الساحل الإفريقي هي تسمية قديمة جدا أطلقها الفاتحون المسلمون على المنطقة الجغرافية إلى من الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى إلى منطقة الغابات الإفريقية⁽¹⁾، ويحتل الساحل الإفريقي مساحة تقدر ب 3.053.200 كيلومتر ويحده من الشمال الصحراء الكبرى و من الجنوب السافانا؛ فقد باتت منطقة الساحل الإفريقي حزاما جغرافيا بين المغرب العربي ومنطقة الصحراء الكبرى جعل من هذه الأخيرة ذات موقع استراتيجي حساس وحيوي وذات اهتمام متزايد على الصعيد الدولي⁽²⁾.

وتتميز هذه المنطقة بعدم الإستقرار السياسي والاقتصادي وتنامي ظاهرة الجريمة المنظمة، كما أن موقعها جعلها تتمتع بأهم الأنهار في منطقة الساحل الإفريقي أهمها نهر النيجر المصنف رابع أنهار العالم من حيث الطول وثالث أنهار إفريقيا بعد النيل والكونغو إذ يبلغ طوله نحو 4160 كلم وتزيد مساحته عن 2 مليون كلم مربع ومن حيث المياه المتوفرة فيه التي هي صالحة للملاحة في ما بين كوروسا وبماكو في فصل المطر، وكذا نهر السنغال ونهري بندامي ونهر باخوي المتواجدان في مالي.

فيرجع التواجد الفرنسي في الساحل الإفريقي لأهمية الواقع الجيوبوليتيكي خاصة دولة مالي، التي تعد مستعمرة فرنسية سابقة تمتد على مساحة 1.240192 كيلومتر مربع تحتل المرتبة الرابعة عالميا من حيث المساحة بالإضافة إلى المعادن والثروات التي تزخر بها من (ذهب -

(1) _ كاهي مبروك، منطقة الساحل الإفريقي: صراعات قديمة وتحديات جديدة، متحصل عليه:

<http://www.academia.edu/4579324> / تاريخ دخول الموقع 2016/04/4.

(2) - سمية قادري، سياسة الجزائر الخارجية في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة ماستر غير منشورة، (جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، علاقات دولية، 2012)، ص. 33.

اليورانيوم- الحديد-النحاس-الفوسفات-الملح)، ويعتبر الذهب أهم المصادر المعدنية للإقتصاد المالي⁽¹⁾.

فإن الوضع الجيوبولتيكي لدولة مالي من حيث الموقع و المساحة والموارد يجعل منظومة من المصالح السياسية والإقتصادية للدولة الفرنسية ويحفّزها دائما على التدخل لحماية تلك المنظومة،وعلاوة على ذلك فإن وجود دولة مالي في العمق الإستراتيجي للدول المغاربية يحقق لفرنسا قدرا من الأمن و الحماية لأهدافها ومصالحها المتنوعة في تلك الدول.

بهذا الموقع يتضح بأن منطقة الساحل منطقة محورية مع إفريقيا الشمالية والغربية وصولا إلى البحر الأحمر، ومن هنا يفسر الاهتمام الأوربي خاصة الفرنسي بالمنطقة.

المطلب الثاني : الأهمية الاقتصادية

عبر الرئيس الفرنسي السابق "فرانسوا ميتران" أنه بدون قارة أفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخاً في القرن الحادي والعشرين، فالقارة الأفريقية كانت مجد فرنسا، ومنطقة نفوذها التاريخية، لذا من الصعب تخيل قيام فرنسا بالتخلي عن أفريقيا.

إنّ هذه المقولة تؤكد المكانة التي تحتلها القارة الأفريقية بالنسبة لفرنسا، فهي الدولة التي استعمرت الكثير من بلدانها، بما فيها دول الساحل الأفريقي التي باتت تشكل مناطق نفوذ لفرنسا في القارة الأفريقية؛ لقد عانت فرنسا من تأثير التحولات التي طرأت على النظام الدولي - بعد نهاية الحرب الباردة وتقكك الإتحاد السوفييتي - على مكانتها الدولية، وهذه التحولات جعلتها تسعى إلى تحديد وإعادة صياغة سياستها الخارجية، خاصة مع ظهور قوى وفواعل جديدة أصبحت تنافس فرنسا في الميدان الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي.

ويمكننا تحديد أهداف الاهتمام الفرنسي بالقارة الأفريقية بصفة عامة، ومنطقة الساحل الأفريقي بصفة خاصة، فمن جهة تسعى فرنسا إلى الهيمنة على أفريقيا وبالتحديد الدول الناطقة باللغة الفرنسية "دول المنظومة الفرانكفونية" والاحتفاظ بمصالحها الاقتصادية مع

(1) -عبيد شلغيم ،التدخل الفرنسي في مالي:البعد النيوكونيالي إتجاه إفريقيا،المركز العربي للأبحاث

والدراسات،الجزائر،15/فبراير/2015.

أفريقيا حيث بلغ حجم الصادرات الفرنسية حوالي 13,5 مليار دولار أمريكي سنوياً، فضلاً عن المشاريع الاقتصادية مثل شراء شركات المياه والكهرباء والهواتف في السنغال وإستثمارات النفط في الكونغو-برازافيل، ومن جهة أخرى تسعى فرنسا إلى مواجهة النفوذ الأمريكي والصيني المتزايد في القارة خلال العقود التي تلت انتهاء الحرب الباردة بالتالي يمكن القول أنّ فرنسا حددت مجموعة من المصالح الأساسية في القارة الأفريقية عموماً وفي منطقة الساحل خصوصاً⁽¹⁾.

وتمثلت المصالح الاقتصادية الفرنسية في البحث عن أسواق لتصريف السلع الفرنسية المصنعة، وعن موارد ومواد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية، إذ تعاني فرنسا نقصاً في هذه المواد، وبالتالي أصبحت مضطرة لإستكمال هذا النقص من خارج حدودها للحفاظ على صناعاتها الوطنية ولمزيد من الإستعانة الاقتصادية من القارة قسمت فرنسا في مرحلة الحرب الباردة الدول الأفريقية إلى أربع مجموعات رئيسية حيث المجموعة الأولى تتكون من المستعمرات الفرنسية السابقة والتي يشكل الإستقرار السياسي فيها عاملاً رئيسياً في إزدهار الإستثمارات الفرنسية مثل السنغال وكوت ديفوار والغابون والكاميرون، أما المجموعة الثانية وتتكون من الدول الفقيرة، ولكنها واعدة بالنسبة لمواردها الاقتصادية وكذلك موقعها الجغرافي مثل: تشاد وموريتانيا، أما المجموعة الأخيرة تضم الدول التي لم تخضع إلى السيادة الفرنسية والتي تحتوي على الثروات الطبيعية المختلفة⁽²⁾، تسعى فرنسا في منطقة الساحل الإفريقي إلى الوصول بشكل أكبر على المواد الأولية الإستراتيجية (بترو-يورانيوم) وتقديم فرص متميزة لشركات المتعددة الجنسيات الفرنسية مثل: شركة توتال، كما أن الإستثمارات الفرنسية لا تغطي فقط مجال المعادن والمحروقات، بل تشمل عدة مجالات أخرى .

(1) - _____، علاقات فرنسا بإفريقيا منذ إنتهاء الحرب الباردة، متحصل عليه: <http://www.moqatel.com> تاريخ دخول الموقع 2016/04/10.

(2) -مسعود دخالة، العلاقات الأوروبية الإفريقية و بروز النافسة الأمريكية بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، علاقات دولية، 2005)، ص.102.

فيعد العامل الاقتصادي عامل جذب مهم للمصالح الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي فقد غلف الرئيس الفرنسي "فرانسوا هولاند" حقيقة الأهداف الخفية بغطاء الحرب على الإرهاب وتطوير العلاقات الاقتصادية، وقد قال في قمة "فرنسا - أفريقيا للسلام والأمن" بباريس 2013م "لقد دقت ساعة أفريقيا، ينبغي على الشركات الفرنسية ألا تتردد في الاستثمار في هذه القارة، بل عليها القيام بذلك لأنها قارة تشهد ديناميكية اقتصادية قوية وهي تعتبر قارة المستقبل⁽¹⁾"

إضافة إلى إستغلال ثروات القارة النفط والغاز والماس والذهب والمعادن الأخرى، إذ تعتمد فرنسا في تلبية نحو 75% من احتياجاتها من الكهرباء على الطاقة النووية، كما أن شركة أريفا الفرنسية ظلت على مدى أربعة قرون ماضية تهيمن على حقوق استغلال اليورانيوم في النيجر، وكان نائب في البرلمان البلجيكي قال إن "الهدف من الحرب الفرنسية على مالي هو السيطرة على اليورانيوم ونحن لسنا مغفلين"، وأكد "أن فرنسا تقوم بهذه الحرب لإنقاذ شركتها العملاقة أريفا ومجابهة القوة الصينية وللثأر من التدخل الأميركي في المنطقة التي تعتبرها فرنسا ملكا لها، وتأسيسا علي هذه السياسة إتسعت المصالح الاقتصادية الفرنسية عبر القارة، حتى بلغ عدد الشركات الفرنسية التي تعمل في إفريقيا حوالي ألف وخمسمائة شركة، وبهذا فان أي محاولات لتهديد استقرار الأوضاع ونشر الفوضى في النيجر ومالي والمنطقة المحيطة يعتبر تهديدا لأمن فرنسا، وخط أحمر تجاوزه يعني التدخل الفوري والحاسم.

وأتبعت فرنسا مجموعة من الآليات الإقتصادية كتعبير عن الإهتمام الكبير التي توليه هذه المنطقة من جهة أولى، وكتعبير عن حالة التنافس المحتدم فيها من طرف قوى خارجية من جهة ثانية.

-إقامة مشروع المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية، بحسب بعض الدارسين، يرتبط بالرهانات الجيو-إقتصادية التي تملّي ضرورة ربط الخريطة الجيو-سياسية لفرنسا وتحيينها

(1) -مادي إبراهيم كانتني، المرجع السابق الذكر.

للتوسع دوريا وفق ماتتيحه المنطقة بعد إصطدامه برفض الجزائر المطلق وغير قابل للتفاوض لفصل الصحراء عن الشمال الجزائري.

كما رحبت فرنسا بالبنى التحتية القارية التي تشكلت في سبعينات القرن الماضي وضمت دولاً من الساحل الأفريقي وغرب إفريقيا، وأهم هذه النماذج الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا واللجنة متعددة الدول لمكافحة الجفاف في الساحل⁽¹⁾

بالإضافة إلى التجارة البينية، فمازالت فرنسا المستورد الأول للمواد الخام والمصدر الرئيسي للسلع المصنعة في بعض دول الفرنكفونية والاستثمارات التي تعتبر من أهم الاستثمارات الأجنبية في تلك الدول، وإنشاء شبكة مواصلات واسعة تربط بين الأجزاء المختلفة للقارة الإفريقية وفرنسا، بالإضافة إلى منطقة الفرنك التي تربطها بـ 16 دولة من غرب ووسط إفريقيا وتمكن لمواطني هذه الدول التعامل بالعملة الفرنسية، كما رفعت مساعداتها للقارة إلى ما يزيد عن 7% من دخلها القومي دون ربطها بالديمقراطية⁽²⁾.

المطلب الثاني: الأهمية السياسية

تظهر منطقة الساحل الإفريقي من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة من الإنهيار والإنفلات الأمني وما يخلفه من آثار سلبية على سكان المنطقة؛ حيث أصبحت المصدر الأساسي لكثير من المشاكل التي ترتبط في الغالب بعدم توفر أدنى مستويات الحياة للأفراد، بالإضافة إلى غياب مفهوم الدولة وحالة الهشاشة والانكشاف الأمني والاقتصادي وخصوصاً الاجتماعي، الذي غالباً ما ينتج عنه أزمة هوية ويؤدي إلى تفكك المجتمع بالتالي الدولة مما يؤدي إلى ظهور الدولة الفاشلة* أمنياً ومجتمعياً. ويمثل الحفاظ على استقرار الأنظمة الإفريقية هدفاً أساسياً للسياسة الفرنسية في القارة فهذا الاستقرار يقلل من احتمال اندلاع الحروب الأهلية بين العرقيات والقبائل المختلفة فهي

(1) - عشور قشي، المرجع السابق الذكر، ص. 83.

(2) - نجلاء محمد مرعي، المرجع السابق الذكر، ص. 425.

* الدولة الفاشلة هي دولة ذات حكومة مركزية ضعيفة أو غير فعالة، حتى أنها لا تملك إلا القليل من السيطرة على جزء من أراضيها، لكن مصطلح الدولة الفاشلة عليه خلاف على أوجه عدة منها ذلك الوجه الذي تقدمه الكاتبة نعوم تشومسكي وترتبط بين استخدام العنف وفشل الدول

تفضل مساندة النظم القائمة القوية رغم سلبياتها عن تشجيع نظم جديدة لا تعرف بعد مدى قدرتها على السيطرة على شعوبها ويؤدي هذا الإستقرار إلى إزدهار الإستثمارات الفرنسية في القارة، على المستوى الدبلوماسي تتيح العلاقات المتعددة القوية بين فرنسا والدول الأفريقية مساندة دبلوماسية أفريقية واسعة لفرنسا في منظمة الأمم المتحدة، مما يسمح لها بالاحتفاظ بمكانتها في مجلس الأمن كدولة كبرى دائمة العضوية فيها.

إستطاعت فرنسا أن تلعب هذا الدور في حقبة الحرب الباردة مستعينة في ذلك بصلابة مركزها في القارة الأفريقية، ومن ثمة نستطيع أن ندرك خطورة التهديد الأمريكي الجديد على المصالح الفرنسية ومحاولات فرنسا الدؤوبة للتمسك بما تبقى لها في القارة وحرصها على الإستفادة من أية ثغرة في السياسة الأمريكية في أفريقيا؛ وفي سبيل تحقيق هذا المطلب السياسي توظف فرنسا أدوات إقتصادية وثقافية، فهي تسعى إلى إنشاء شبكات للتعاون والتبادل الإقتصادي والتكنولوجي لدعم التنمية في الدول الفرانكفونية، كما تظم التمويل السري للأحزاب السياسية الفرنسية عن طريق تحويل إيجارات المواد الأولية مثل القضية التي أثارت ضجة هائلة في الساحة الفرنسية، حيث هناك مزاعم تفيد تلقي الرئيس الفرنسي السابق "نيكولا ساركوزي" مبالغ مالية من طرف الرئيس الليبي السابق معمر القذافي من أجل حملته الإنتخابية في 2007م⁽¹⁾.

المطلب الثالث: الأهمية الثقافية

تعد القيم والمعايير الثقافية الفرنسية من الثوابت البنيوية والعضوية المعرفة لفلسفة سياستها الخارجية، خاصة مع إيمان الحكومات الفرنسية المتتابة عبر السنوات والعقود بضرورة حفاظها على مكانة وموقع ثقافي ولغوي متميز عالميا وبالخصوص على مستوى مجال نفوذها التاريخي في القارة الإفريقية، مما سوف يعزز رسالتها الكونية والمرتبطة بضرورة نشر نمط الحياة والتنظيم الذي أسسته فرنسا لنفسها والقائم على الدولة الحقوقية

(1) _ سفيان منصوري، السياسة الأمنية الفرنسية إزاء الساحل الإفريقي وإنعكاساتها على الأمن الجزائري، مذكرة

ماجستير، (جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السياسات العامة المقارنة، 2013)، ص. 84.

وحقوق المواطنة؛ فالعلاقات الثقافية (الفرنسية-الأفريقية) يعد المجال الذي تتفرد فرنسا بالتميز وذلك بالقياس إلى باقي الدول الغربية سواء كانت الدول الإستعمارية القديمة أو القوى السياسية العظمى الحديثة، مثل الولايات المتحدة، فهي تغوص بعمق في نسيج المجتمع الذي تتصل بها، سواء كان هذا الإتصال في شكل إستعمار تقليدي أو كان في شكل تعاون ثقافي، فهي تتعامل في هذا المجال بالدرجة الأولى مع الشعوب، ثم تأتي المؤسسات الرسمية لتعطي إذا لزم الأمر الصبغة القانونية لهذه العلاقات، ومن هنا قوة وخطورة العلاقات الثقافية مع الدول الأفريقية.

و تعتمد فرنسا في علاقاتها الثقافية بالدول الأفريقية على عدة عناصر أهمها اللغة المشتركة، والمؤسسات التعليمية الفرنسية، والمراكز الثقافية في إفريقيا، بالإضافة إلى القمم الفرنكوفونية التي تتعقد كل عامين في باريس أو في إحدى العواصم الأفريقية⁽¹⁾

أولاً: الفرنكفونية

أنشأها الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران" عام 1986 وجاءت الفرنكفونية من أجل توثيق الروابط الثقافية بين أعضائها وإعتبار أن اللغة الفرنسية هي لغة عالمية تستطيع مواجهة المد الأنجلوفوني، وتعرف أيضا بوكالة التعاون الثقافي الفني للتبادل الثقافي مع الحكومات وإعتبر تأسيسها الموافق ل 20 مارس 1970م بمثابة اليوم العالمي للفرنكفونية⁽²⁾.

ثانياً: اللغة الفرنسية

إستمرت فرنسا في علاقاتها بمستعمراتها من خلال غرسها للقيم والثقافة واللغة الفرنسية، أين أصبحت اللغة الرسمية في بعض الدول الأكثر استعماراً في دول أخرى فلم تسمح لهم بتعلم لغتهم المحلية سواء العربية أو لغات أخرى، وحتى أماكن التعليم والتدريس الخاصة بلغاتهم المحلية لا توجد، بل عملت على تعليم ونشر اللغة الفرنسية فقط دون منازع.

ثالثاً: مراكز القمم الفرنسية

(1) _عشور قشي، المرجع السابق الذكر، ص.84.

(2) _أمينة بوبصلة، مرجع سابق، ص.98.

عملت فرنسا على إنشاء المراكز الثقافية والمدارس والجامعات في الدول الإفريقية ، تعمل أيضًا على ترجمة بعض الأعمال الأدبية المختارة من اللغات المحلية إلى اللغة الفرنسية هذا بالإضافة لاستخدام الطلاب الأفارقة في الدراسة وإقامة محطات البث الإذاعي.

وهكذا تظهر لنا مجموعة من الحقائق في تأثر اللغة بالسياسة :

-إن ضياع اللغة أو ضعفها ضياع للقومية أو إضعاف لها.

-إن اللغة من أقوى عوامل المحافظة على الهوية والقومية، ومن الخطورة بمكان أن يفرض الإنسان في لغته، لأن معنى هذا أنه يفرض في ذاته وتراثه وأصالته، ومصيره الذوبان في الآخر والتلاشي من الحياة.

-من خلال كل هذا يمكن استخلاص أهداف الإستراتيجية الثقافية الفرنسية في القارة للأفريقية بصفة عامة و دول الساحل بصفة خاصة ،المتتمثلة في محو اللغة العربية ومحو الهوية الثقافية لهذه الشعوب والسعي إلى إلحاقها ثقافيا وحضاريا بالحضارة الفرنسية تمهيدا لتحقيق المصالح الاقتصادية والجيوسياسية لفرنسا في هذه المنطقة ، بل إن فرنسا والغرب عموما لا يعترفون إلا بحضارة الرجل الأبيض الذي ينبغي أن يقود العالم ويخضعه لمصلحته الشخصية، ولا يمكن الاعتراف بالآخر المغاير وبثقافته وحضارته إلا في هذه الحدود؛أي حدود التبعية والإلحاق الثقافي والحضاري⁽¹⁾ .

المبحث الثالث: الدور الفرنسي في دول الساحل الإفريقي

يتم من خلال هذا المبحث مناقشة الدور الفرنسي في الساحل الإفريقي من خلال تحديد الإتجاهات الجديدة للسياسة الفرنسية ،بالإضافة إلى النفوذ الفرنسي في دول الساحل ويتم التطرق إلى النفوذ الفرنسي في مالي .

المطلب الأول: المرامي الجديدة للسياسة الفرنسية

تعتبر فرنسا إحدى الدول الأوروبية التي إحتفظت بعلاقات مستمرة ووطيدة بمستعمراتها الإفريقية السابقة،بل ربما كانت من أولى الدول في هذا المجال إذ ما قورنت بالدول الكبرى

(1)-عبير شلغيم ،مرجع سابق الذكر.

الإستعمارية؛ فقد إتخذت فرنسا سياسة تعاونية محكمة ودقيقة مع الدول الإفريقية في المجالات العسكرية و الإقتصادية، الثقافية بهدف الإبقاء على الدور الفرنسي المؤثر في السياسة العالمية⁽¹⁾.

وتسعى فرنسا للحفاظ على مصالحها في القارة الإفريقية متخذة في ذلك عددا من الذرائع لشرعنة تدخلها في الدول الإفريقية كالحرب على الإرهاب و التدخل الإنساني لتعيد من جديد إلى الأذهان الإستعمار القديم⁽²⁾، وقد أصبحت إفريقيا تمثل تحديا لفرنسا وفرصة في نفس الوقت فهي تحديا كون فرنسا لم تعد اللاعب الوحيد في القارة الإفريقية، وفرصة كونها تريد إستعادة دورها كقوة كبرى لا يستهان بها واسعة النفوذ في القارة الإفريقية.

وإذا حاولنا أن نحصى عدد المستعمرات الفرنسية في إفريقيا نخرج بنتيجة أن أكثر من 20 دولة إفريقية وقعت تحت الإستعمار الفرنسي وأغلب هذه الدول نالت إستقلالها في الستينات، ولا توجد دولة كبرى تقف على قدم المساواة مع فرنسا من حيث عدد المعاهدات العسكرية التي تسمح لها بالتدخل في بعض دول القارة وبناءا على الإرث الإستعماري، فإن لم يكن هناك قاعدة عسكرية في دولة ما من مستعمراتها السابقة؛ فإن فرنسا على علاقة بالقيادة في تلك الدولة، وقد مرت الإستراتيجية الفرنسية تجاه إفريقيا بمراحل وتطورات مهمة عبر عقود فمن الإحتلال والإستعمار العسكري المباشر في القرنين 18 و 19، إلى إقامة قواعد دائمة في بعض الدول المركزية في مختلف دول القارة من جيبوتي شرقا مروراً بتشاد و إفريقيا الوسطى، وصولاً إلى السنغال و الكاميرون وساحل العاج؛ ففي عهد الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك دشنت الخارجية الفرنسية عام 1977م مشروعا عرف بإسم مشروع إفريقيا لإعادة تنظيم التواجد العسكري الفرنسي في القارة، بحيث يظم خبراء ومستشارين وفي إطار المبدأ الذي وضعه شيراك آنذاك وهو التأثير دون التدخل العسكري بسبب تكلفته ماديا وبشريا

(1) _ إجلال رأفت، المرجع السابق الذكر، ص.15.

(2) - محمد جاسم محمد، المقاربة الإقليمية الجدية لفرنسا "العودة لإفريقيا عن طرق مكافحة الإرهاب"، متحصل عليه:

http://fcds.com/h-article.php?act=view_article&aid=307 تاريخ الإطلاع 2016/04/15.

،قلّصت فرنسا عدد من قواعدها العسكرية إلى 6 قواعد فقط أهمها في دولة تشاد التي تحتوي على قاعدة كتيبتان للمشاة تضم 900 جندي⁽¹⁾.

وترمي السياسة الفرنسية الجديدة إلى فتح قنوات حوار مع دول إفريقيا عموما ودول الساحل الإفريقي خصوصا ،ولذلك فإن السياسة الفرنسية الحالية تنبع بالأساس من المشروع الذي أعدته وزارة الخارجية الفرنسية بإسم (المشروع الإفريقي) وكانت أهم ملامحه:

-تأييد إقامة أنظمة سياسية جديدة في الدول الإفريقية وفقا لمبادئ الديمقراطية التي تتناسب مع مصالح فرنسا.

-دعم وتعزيز العلاقات على كافة المستويات مع الحكومات المدنية والعمل على تقليص دور المؤسسات العسكرية في إفريقيا.

-إعداد الكوادر السياسية الواعية من خلال تدريب الشباب وتنقيفهم سياسيا وحزبيا لكي تكون النخبة الحاكمة في المستقبل تابعة لباريس.

-دعم برامج التنمية والإصلاح الإقتصادي.

-إعادة النظر في العلاقات الفرانكفونية التقليدية و السعي لتنفيذ إعادة إنتشار وإعتماد إستراتيجية تعلي من شأن المصالح الإقتصادية⁽²⁾.

وتمّ تعديل طفيف أرساه الرئيس الحالي "فرنسوا هولاند" على مبدأ شيراك ،وعرف بإسمه "مبدأ هولاند " ؛ يقوم على فكرة التدخل الفرنسي المحدود إستنادا إلى تأييد دولي ومحلي بهدف ظاهري ،وهو الهدف الإنساني وآخر أساسي غير ظاهري تمثل في تحقيق أهداف فرنسا والحفاظ على مصالحها السياسية والإقتصادية، لاسيما مواجهة نفوذ الدول الكبرى الأخرى خاصة الولايات المتحدة والصين.

المطلب الثاني: النفوذ الفرنسي في الساحل الإفريقي "مالي أنموذج":

(1) _____، «أطماع فرنسا في القرن الإفريقي» ،متحصل عليه: <http://www.alrab.com> تاريخ دخول الموقع 2016/04/15.

(2) -رامي عاشور، «لمصالح الفرنسية في إفريقيا وآثارها على الأمن القومي العربي» ،المركز العربي-الإفريقي للدراسات الإستراتيجية،متحصل عليه: <http://www.ciaes.net> تاريخ دخول الموقع 2016/04/17.

واصلت فرنسا ممارسة النفوذ والوصاية على الكثير من مستعمراتها السابقة بعد إستقلال هذه الأخيرة عنها منذ ستينات القرن الماضي ،من خلال إستحداث أطر بديلة من الإستعمار التقليدي لتثبيت موطئ قدمها في دول الساحل الإفريقي من أهمها:

أولا/ إتفاقيات الدفاع المشتركة: والتي يمكن التمييز فيها بين إتفاقيات ثنائية كتلك الموقعة مع السنغال وموريتانيا ،توغو ومدغشقر، أما الإتفاقيات متعددة الأطراف أو إتفاقيات على أساس إقليمي كتلك الموقعة مع التشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى والغابون ،كوت ديفوار والنيجر .

ثانيا/الحفاظ على وجود وحدات عسكرية فرنسية إلى يومنا هذا في التشاد وبوركينا فاسو النيجر،موريتانيا (1).

وفي ظل النظام الدولي الجديد اضطرت فرنسا لتطوير سياستها في التعاون العسكري مع إفريقيا ؛ فاعتمدت خطة حديثة تقوم على فكرة إنشاء قوة التدخل السريع ،ويتم توزيع الأدوار على القواعد العسكرية بحسب خطورة الأزمة الإفريقية ،كما أنشئت فرنسا البرنامج العسكري Recamp الذي يهدف إلى دعم المؤسسات الأمنية الإقليمية في إفريقيا

إن توقيع فرنسا لعدد من المعاهدات الدفاعية والتحالفات لخدمة مصالحها وتكبير القارة الأفريقية فضلا عن التواجد العسكري المباشر، فتشارك في 121 إتفاقية تعاون ودفاع عسكري على امتداد القارة (2)؛ فتعتبر فرنسا الدولة الأوروبية الأولى من حيث قوة نفوذها وقدرتها على الحركة والفعل في الساحة الإفريقية، حيث تمثل أحد ثلاثة عوامل داعمة لمكانة فرنسا الدولية بجانب مقعدها الدائم في مجلس الأمن والقدرة النووية ،إضافة لذلك وجود عامل دولي يحسب لمصلحة إستمرار الدور الفرنسي في القارة وإستعادته لقوته وهو الإتحاد الأوروبي ؛الذي يمثل دعامة حقيقية لفرنسا حيث تعد أحد الأعضاء المؤسسين لهذه المجموعة الدولية (3).

(1) _مصطفى كامل السيد، « الإستراتيجية العسكرية الفرنسية في إفريقيا » ،السياسة الدولية ،ع145، 2001/06/10، ص.130.

(2) - محمد أحمد جاسم، مرجع سبق ذكره.

(3) -يونس بول دي مانيال ، " الدور الفرنسي في إفريقيا التاريخ والحاضر "، قراءات إفريقية، مصر ،ع11، مارس 2012، ص.64.

تسعى فرنسا أيضا من خلال تعزيز تواجدتها العسكري في قارة أفريقيا بالإضافة إلى حماية المصالح إلى تحجيم دور بعض القوى الإقليمية والدولية الصاعدة في أفريقيا كالصين والولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من انسحاب فرنسا من مستعمراتها في أفريقيا إلا أن تدخلاتها العسكرية لم تنقطع منذ ذلك الحين، كما تعد فرنسا من أكثر دول أوروبا لديها وجود عسكري هو الأقوى في قارة أفريقيا، يرى كثيرون أن التدخل الفرنسي في بعض الدول الأفريقية التي كانت مستعمرات تابعة لها سابقا يمكن تضمينه في خانة الاستعمار الجديد وليس مكافحة واحتواء الإرهاب كما تدعي القيادة الفرنسية.

ويرى البعض أن الوجود العسكري الفرنسي يعتبر أقدر العوامل العسكرية الخارجية وأكثرها تأثيرا للقارة الأفريقية، ففرنسا تضرب رقما قياسيا لا يضاهيها أي دولة كبرى في عدد المعاهدات التي تعطيها الحق في التدخل العسكري في بعض دول القارة⁽¹⁾.

وقد شهدت منطقة الساحل الإفريقي حراكا متسارعا، أدى لتعدد الأوضاع الأمنية خصوصا بعد الإنقلاب العسكري على سلطة توماني توري في مالي، وبروز التهديدات الأمنية إضافة للأزمة الليبية خصوصا بعد سقوط نظام المعمار القذافي وقد أصبحت الحركات المسلحة أقوى من أي وقت سبق، من حيث التنظيم والتعداد ونوعية السلاح، كما وجدت تلك الحركات ملجأ آمنا لها في شمال مالي؛ فقد ظهرت حركتان مستقلتان عن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وهما: أنصار الدين والتوحيد والجهاد، وظهر حركة انفصالية تدعو لتكوين كيان دولة على أساس عرقي والمنتشرة في الأقاليم: كيدال، غاو، تمبوكتو بالإضافة إلى الفراغ الذي يميز السلطة المالية نتيجة التمرد على مستوى شمال مالي والتمرد على مستوى السلطة، وأصبح تقسيم مالي أمرا واردا خصوصا بعد تقسيم المهام بين هذه الحركات على مناطق الشمال⁽²⁾.

(1)- مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص. 132.

(2)- _____، "أزمة مالي والتدخل الخارجي، المركز العربي للأبحاث والدراسات"، متحصل عليه:

في ظل الوضع المعقد تسعى فرنسا للحفاظ على مكتسباتها التاريخية والطاوية بشكل أخص ،كون الأهمية الإستراتيجية للمنطقة خاصة دولة مالي تتجلى في ثرواتها الطبيعية من جهة ،ومن جهة أخرى وجود حوالي 6000 مواطن فرنسي مقيم بجنوب مالي وفي العاصمة باماكو،كما أن مصالحها مهددة من طرف القاعدة في بلاد المغرب حيث يتم إستهداف العاملين في شركاتها المستثمرة في مجال الطاقة وأبرز شركة تم إستهدافها هي شركة أريفا بالنيجر⁽¹⁾.

كما يتم إستخراج اليورانيوم في كل من الحدود المالية النيجرية ويلاحظ أن المصالح الفرنسية مرهونة بوجود الأمن و الإستقرار في المنطقة .

وجاء التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي بناء على طلب رسمي ضد الحكومة بعد أن عرفت هذه الأخيرة عدم قدرتها على إسترجاع الأمن في المنطقة ،ويرجع هذا التدخل للعديد من الأسباب تنوعت بين أسباب معانة صرحت عنها الحكومة الفرنسية رسميا من خلال وزرائها وممثليها السياسيين ،وأخرى خفية لم تعلن عنها فرنسا رسميا .

أولاً:الأسباب المعلنة للتدخل الفرنسي في مالي:

عندما بدأ التدخل الفرنسي في مالي أعلن وزير الخارجية الفرنسي " لوران فابيوس"إن هذا التدخل يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف:

-وقف زحف المجموعات الإرهابية نحو الجنوب.

-الحفاظ على وجود حكومة مالي وإستعادة وحدة أراضيها وسيادتها الكاملة.

-التحضير لنشر قوة التدخل الإفريقية المرخص لها بموجب قرار مجلس الأمن .

ثانياً: الأسباب غير المعلنة للتدخل الفرنسي في مالي:

-يظهر البعد الإستراتيجي في هذا التدخل الفرنسي خاصة مع وجود لاعبين جدد في القارة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين ومحاولة الوجود في القارة على حساب المعسكر

(1) - حسيبة دحومان،مرجع سابق الذكر،ص.108.

القديم المتمثل في فرنسا وبريطانيا وأمريكا، وهو ما يعتبر دافعا لهذه القوى الثلاث أن تبذل الجهود لاستعادة مكانتها القديمة مرة أخرى في إفريقيا⁽¹⁾

-إن فرنسا تنظر إلى منطقة غرب إفريقيا كمنطقة نفوذ جيوسياسي؛ فتدخل فرنسا العسكري في مالي ليس أول تدخل لها في إفريقيا فمنذ 1960 تدخلت نحو 50 مرة في نزاعات أفريقية وأزمات داخلية في بلدان كانت مستعمرات لها تحت ذرائع ومسوغات متغيرة.

-تمثل مصالح فرنسا الاقتصادية في منطقة الساحل عاملا تفسيريا آخر لإستراتيجيتها في هذا الإقليم، وكذلك تعاملها مع الأزمة المالية؛ فتعد مالي قطعة مهمة في إطار إقليم تنشط فيه فرنسا إقتصاديا، وعليه فإن تهديد إستقرارها يهدد مصالح فرنسا الاقتصادية في بلدان مجاورة مثل النيجر وبوركينا فاسو، كوت ديفوار والسنغال، والجدير بالذكر أنه تم إكتشاف البترول واليورانيوم والفوسفات في مالي، من قبل شركة إيطالية في 2010م، لذا تسعى فرنسا لإيجاد موطئ قدم لها في منطقة الساحل الإفريقي الذي يحتوي على إحتياطي نفطي كبير، فخلفيات التدخل العسكري في مالي لا يقتصر على المصالح الفرنسية في مالي فقط وإنما هي حرب من أجل السيطرة على ماتحت الأرض في الساحل.

-كما أن التدخل الفرنسي في مالي يأتي في سياق سياسة هجومية في منطقة الساحل وغرب إفريقيا تتبعها فرنسا في السنوات الأخيرة في إطار تنافسها مع الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات فالنفوذ الفرنسي كان عرضة لخطر الإنحسار خلال سنوات الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش" التي إنتهجت سياسة تدخلية أمريكية واسعة النطاق ومتعددة الأهداف في إفريقيا عموما، ومنطقة الساحل على وجه الخصوص⁽²⁾.

لقد حظرت فرنسا لهذه الحرب منذ مدة طويلة وأقنعت مجلس الأمن في شهر أكتوبر 2012م بتبني الخيار العسكري بإصدار القرار 2085 ودفعت الإيكواس للمشاركة والمساندة في العمل العسكري، لدعم قوآت الدفاع والأمن المالية لإستعادة السلامة الإقليمية.

(1)-عبير الفقي، "أزمة مالي والوجود الفرنسي: الإستعمار في شكله الجديد"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، متحصل عليه: [http://bchail.net/mas/index.php \\$opotion.com](http://bchail.net/mas/index.php $opotion.com) تاريخ الإطلاع 2016/04/25.

(2)-عشور قشي، المرجع السابق الذكر، ص.83.

وعرف التدخل العسكري الفرنسي في مالي ثلاث مراحل مختلفة ،بداية من يناير 2013م إلى غاية إنسحابها جزئيا من مالي وهي على النحو التالي:

الأولى: حيث تقوم على توطيد سيطرة القوات الحكومية على جنوب مالي من خلال الدعم اللوجستي الإستخباراتي والتدريب ،التنظيم والتسليح بهدف وقف إنتشار الجماعات الإرهابية إلى الجنوب.

الثانية: بدأت القوات الفرنسية التي تقود العمليات العسكرية في إقليم أزواد بشمال مالي؛من خلال السيطرة على المدن الرئيسية في الإقليم،وعملت القوّات الفرنسية في هذه المرحلة على الإطاحة بمجموعة من أخطر قادة التنظيمات المسلحة وتدمير مخازن السلاح لدى هذه المنظمات⁽¹⁾ .

الثالثة: قامت فرنسا تأمين العاصمة باماكو لضمان الإستقرار للمدينة وتعزيزها بقوات فرنسية إضافية مرابطة في الدول الإفريقية المجاورة ،خاصة من ساحل العاج وتشاد بغرض توفير الحماية للمواطنين الفرنسيين و الأوروبيين والمصالح الفرنسية.

وقد تلقت فرنسا في إطار تدخلها العسكري في مالي للعديد من المساعدات الدولية سواء من جانب الدول الإفريقية تحت راية مجموعة غرب إفريقيا "الإكواس"،وحتى دوليا.

أولا/ مساندة التدخل إفريقيا: ساهمت بنشر 5300جندي بقيادة النيجيري عبد شيهو القادر لإسهام بلاده ب900 جندي في تلك القوة التي تتكون من ثماني دول من غرب إفريقيا ،وهي إلى جانب نيجيريا ،توغو وبنين ،السنغال وغانا،بوركينا فاسو وذلك مع مشاركة تشاد منفردة بنحو ألفي جندي ،وقد ساهمت نيجيريا بأكبر القوات كما أنها خصصت أكثر من 35مليون دولار لهذه العملية العسكرية لإعتبارها القوة الإقتصادية الكبرى في غرب إفريقيا ،بالإضافة إلى التهديد المتزايد للعلاقة الإيديولوجية والتكتيكية التي تربط الجماعات الإسلامية في مالي

(1) عيبر شلغيم،مرجع سابق الذكر.

وإثنين من الجماعات الجهادية في نيجيريا وهما: جماعة بوكو حرام وجماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان⁽¹⁾.

ثانيا/ مساندة التدخل دوليا: إتجهت الولايات المتحدة الأمريكية على غرار العديد من الدول الغربية إلى تقديم مساعدة لوجستية وتدريب الجيش المالي، وتوفير طائرات تجسس لدعم العملية⁽²⁾.

التدخل العسكري للقوات الفرنسية وقوات دول غرب أفريقيا في شمال مالي غير مسار الأزمة في هذه المنطقة، فقد مكن هذا الهجوم القوات المتحالفة من التقدم بخطوات متسارعة على الأرض وأجبر الجماعات الإسلامية على الانسحاب من المناطق التي كانت تحتلها وتسعى لإقامة دولة إسلامية فيها في الشمال المالي.

ينضاف إلى ذلك نجاح القصف الجوي الفرنسي في تدمير ما كانت هذه الجماعات الإسلامية تتبجح بامتلاكه من أسلحة متطورة، وإذا حافظت القوات الفرنسية والإفريقية على وتيرة الهجمات الجوية والبرية الحالية، فإنها ستكبد هذه الجماعات مزيدا من الخسائر وستجبرها على الانسحاب من الأراضي المالية⁽³⁾.

(1) _فريدوم أوتوها: "التدخل الفرنسي الإفريقي مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة"، مركز الجزيرة للدراسات، متحصل عليه:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/02/20132148048143942.html> تاريخ

الإطلاع 2016/04/27.

(2) -خالد بن عبد العزيز، "موقف الولايات المتحدة الأمريكية والمنظمات الدولية"، موسوعة مقاتل من

الصحراء، ع17، متحصل عليه:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/HarbFiMali/sec04.doc_cvt.htm

تاريخ الإطلاع 201/04/27.

(3) -المرجع نفسه.

وخلصت دراسة الفصل المتمثلة في السياسة الخارجية الفرنسية إتحاء منطقة الساحل الإفريقي مابعد الحرب الباردة ، نجد تحكمها علاقات ذات أبعاد متعددة ،سواء كانت هذه الأبعاد متعلقة بفرنسا في حد ذاتها من خلال إصرارها وتأكيدا على ضرورة الحفاظ على تلك العلاقات التي لطالما ربطتها بدل المنطقة لإعتبارها منطقة نفوذ فرنسية أو تلك الأبعاد المتعلقة بالمنطقة سواء الطاقوية أو الأمنية، كما يرجع الإهتمام الفرنسي في منطقة الساحل للأهمية الإستراتيجية للمنطقة ولإعتبارات إقتصادية و سياسية وحتى ثقافية.

تعد فرنسا من أكثر الدول الغربية تدخلا في القارة الأفريقية إذ لا تزال فرنسا تتمتع بمناطق نفوذ كبير في مناطق القارة ،وساعد على ذلك وجود القواعد العسكرية وإتفاقيات الدفاع والتعاون العسكري وهو الأمر الذي يساعد على إتمام عمليات التدخل ،وتباينت الأهداف المعلنة حول تلك التدخلات ،ما بين التدخلات بغرض حفظ السلام والأمن ومكافحة الإرهاب.

الفصل لثالث :الأفاق المستقبلية للسياسة الخارجية الفرنسية في دول الساحل الأفريقي

تشهد القارة الإفريقية تجاذبات وصراعات بين مصالح فرنسا و باقي القوى الكبرى في العالم في ظل التوجهات الإستراتيجية الجديدة لما بعد نهاية الحرب الباردة، وكذا محاولة كل طرف تطبيق المشاريع الإستراتيجية للهيمنة على مناطق النفوذ و الثروة في القارة الإفريقية انطلاقا من سياسة جيوبوليتيكية براغماتية، وهذا ما يفسره الصراع الدولي على المناطق الجيوبوليتيكية في العالم، لهذا يمكن القول أن العلاقات الدولية هي صراع من أجل القوة مثلما طرحه هانس مورغنثو بقوله "إن السياسة الدولية هي سياسة صراع مستمر من أجل القوة" لعل إدراك الغرب للأهمية الإستراتيجية للساحل ليس أمرا مستحدثا ؛ إنما الجديد هو شمولية الساحل بعمقه الاستراتيجي لعقدة الأمن الغربي⁽¹⁾

المبحث الأول: دور القوى الكبرى ودول الجوار في الساحل الإفريقي

إن لكل منطقة من مناطق العالم لها خصائصها ومميزاتها التي تميزها عن غيرها من حيث البعد الإستراتيجي والظروف الدولية والأوضاع الأمنية و الإقتصادية ،ويمكن لهذه الخصائص أن تكون عنصر إستقطاب لقوى دولية وإقليمية وسنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على التنافس الأمريكي الصيني وإلى دور كل من الجزائر والمغرب في المنطقة.

المطلب الأول: الدور الأمريكي الصيني في المنطقة

الفرع الأول: الدور الأمريكي

بخلاف فرنسا فإن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك ميزة خاصة، كونها دولة لا يربطها أي ماضٍ استعماري مشترك مع القارة الأفريقية؛ فمنذ ظهور الدولة الأمريكية على الساحة الدولية وحتى الحرب العالمية الثانية تميزت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القارة الأفريقية بالتجاهل وعدم الاهتمام، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية كانت مسألة محاصرة المد الشيوعي في قائمة اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية في أفريقيا بالإضافة إلى

(1) ياسر أبو حسن ،"صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا "السودان أنموذج"،المجلة الإفريقية للعلوم السياسية،متحصل عليه: <http://www.bchaib.net> تاريخ الإطلاع 2016/04/30.

حماية خطوط التجارة البحرية والوصول إلى مواد الخام بالإضافة إلى دعم ونشر القيم الليبرالية الخاصة بالديمقراطية⁽¹⁾، وذلك في عام 1947 وعام 1989، إلا أنه ومنذ عام 1998 اتضحت ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول القارة الأفريقية.

فالمغيرات الدولية الجديدة دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى صياغة ورسم سياسات وإستراتيجيات أمنية جديدة تتوافق مع المستجدات الجديدة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م التي مثلت تهديدا لمكانة الولايات المتحدة كقوة دولية، مما يعني دخول إفريقيا ضمن نطاق الأمن العسكري والنفطي الأمريكي؛ وإتجه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش نحو بلورة ثلاث إتجاهات لسياستها في الساحل الإفريقي والصحراء، تحمل أبعادا أمنية وطاقوية وإقتصادية.

بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية يكتسب النفط الإفريقي أهمية إستراتيجية كبير؛ حيث بدأت بإستراذه منذ الخمسينيات من القرن الماضي، وقد نشرت العديد من التقارير الرسمية وغير الرسمية التي تؤكد هذه الأهمية للنفط الإفريقي لعل أبرزها تقرير وكالة الطاقة الأمريكية الذي أشرف عليه نائب الرئيس الأمريكي السابق "ديك تشيني" حدد فيه قائمة من الأولويات والأهداف الإستراتيجية الأمريكية في مجال الطاقة القومي، ويؤكد التقرير على أن الولايات المتحدة سوف تعرف خلال العشرين سنة المقبلة إرتقاعا كبيرا في إستهلاك البترول بنسبة تصل إلى 33% بينما سترتفع هذه النسبة في إستهلاك الغاز بنسبة 55% مما يطرح على عاتقها مهمة جديدة تتمثل في البحث عن إمكانية تنويع مصادر الحصول على البترول من مناطق جغرافية مختلفة⁽²⁾.

من هذا المنطلق تأتي الأهمية الإقتصادية لمنطقة الساحل الإفريقي لدى الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث أن إستهلاك الطاقة قضية حيوية لأمريكا ولأمنها القومي، فتوقف الإمدادات النفطية سيشكل تهديدا لأمنها القومي وهذا ما عبر عنه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش

(1)-الحسن الحسناوي، "التنافس الدولي في إفريقيا -الأهداف والوسائل-"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع29، أكتوبر 2014، ص. 107-108.

(2) -أسماء رسولي، مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، دبلوماسية وعلاقات دولية، 2011)، ص. 119.

عن العلاقة بين الأمن القومي والطاقة بقوله "أن أمن الطاقة هو الأمن القومي ويجب علينا أن نعمل وفقا لذلك"، كما تعتبر تشاد من أهم مظاهر المنافسة بين الولايات المتحدة وفرنسا؛ حيث تعد هذه جمهورية بحكم موقعها الذي يتوسط القارة الإفريقية كموقع مهم للنفوذ الفرنسي في المنطقة.

أما بالنسبة للواقع الأمني فيحتل الساحل الإفريقي مكانة إستراتيجية كبيرة لدى صناع القرار في الولايات المتحدة خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث تؤكد الولايات المتحدة أن إهتمامها بمنطقة الساحل الإفريقي يأتي نتيجة للتهديدات الأمنية المتزايدة التي تواجهها المنطقة خاصة التهديد الإرهابي، لذلك إلى تبني ودمج مجموعة من الوسائل الأمنية والعسكرية والإقتصادية لعل أبرزها يتمثل في مبادرة الساحل المعروفة بـ Pan sahel والتي تهدف لإنشاء تعاون عملياتي يمنع تحول المنطقة إلى ملاذ آمن للإرهاب العالمي⁽¹⁾؛ وعرف البرنامج طريقه للتنفيذ عام 2002م مباشرة غداة التفجير الإرهابي الذي إستهدف معقل الأمن القومي، بميزانية قدرت بنحو 8 مليون دولار موجهة نحو تكوين وتجهيز فرق من جيوش بعض دول المنطقة هي: تشاد ومالي، النيجر وموريتانيا بمعدل 150 شخص عن كل دولة، بيد أن الولايات المتحدة إتبعته نهجا شاملا لا يعتمد فقط على التدريب وتقديم المعدات لمكافحة الإرهاب، وهو بالفعل ما تجسد فيما عرف بـ "مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء التي أنشئت عام 2005م وهذه المبادرة هي إمتداد للمبادرة السابقة وتم فيها توسيع نطاق المشاركة لتشمل الدول الأربعة السابقة بالإضافة للجزائر والسنغال، وإعتماد تونس والمغرب كمراقبين وتقدر ميزانية المبادرة حوالي 500 مليون دولار أمريكي⁽²⁾.

لم تكتفي الولايات المتحدة بهاتين المبادرتين وإنما أبدت رغبتها في إنشاء قيادة عسكرية أمريكية جديدة خاصة بالقارة الإفريقية من أجل التعامل مع التهديدات الأمنية ليس في الساحل الإفريقي وحسب، بل في مختلف أنحاء القارة كالقرن الإفريقي وخليج غينيا، وتم إنشاء

(1) جميلة علاق، المرجع السابق الذكر، ص.9.

(2) -أسماء رسولي، مرجع سابق، ص.121.

القيادة العسكرية الموحدة بإفريقيا عام 2007م ويطلق عليها إختصارا بقوة الأفريكوم ويقع مقرّها في مدينة شتوتغارت الألمانية بسبب رفض دول الساحل إستقبال مقر هذه القيادة⁽¹⁾ -وتتأسس الأفريكوم على مدخلين أساسين:

أولاً: يتجه هذا المدخل نحو تحسين فعالية قوّات الجيش المحلي من خلال المناورات و التدريب و تقاسم المعطيات والدعم الوجداني، ففي شهر جانفي 2012م نزل فريق أمريكي متخصص بعطار الموريتانية لتكوين وتدريب عسكري.

ثانياً: يهدف إلى تكثيف التنسيق بين قوات الجيش الأمريكي و الإفريقيين وبعض أعضاء حلف الناتو خاصة فرنسا.

فالتوجه الأمريكي في الساحل الإفريقي يهدف إلى مكافحة الإرهاب من منظور جماعي مشترك ومن جهة أخرى تعكس رؤية إستباقية إزاء قوى أخرى منافسة دولياً للإستفادة من ثروات المنطقة، ويبرز هذا في زيادة واردات أمريكا من النفط الإفريقي؛ فقد زادت بنسبة 25% عام 2015م بعد أن كانت بحدود 15% منذ خمسة سنوات

فالتنافس الأمريكي - الفرنسي هو معطى في الخارطة الجغرافية السياسية الجديدة بعد عقود من التكامل خلال الحرب الباردة عندما تركت أمريكا لفرنسا دور الشرطي في أفريقيا، هذا المعطى الجديد يدفع فرنسا إلى تصور أشكال شراكة جديدة مع إفريقيا لوقف المفارقة التي تحدث عنها وزير التعاون الفرنسي "شارل جوسلان" بقوله: "فرنسا تقدم الأساس من المساعدة والولايات المتحدة تجني الحسنات الاقتصادية لهذه المساعدة، ويقول: "إن فرنسا تقدم مساعدات متنوعة لإفريقيا تعادل عشرة أضعاف ما تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية"⁽²⁾.

الفرع الثاني: الدور الصيني في الساحل الإفريقي

تمتلك الصين أكثر من نصف قرن من التفاعل مع إفريقيا وتقدم العلاقة مع القارة السمراء نموذجاً لنمو القوة الصينية على المسرح العالمي وإتساع نطاق نفوذها، وي طرح دور الصين

(1) جميلة علاق، المرجع السابق، ص.10.

(2) ياسر أبو حسن، المرجع السابق الذكر .

المتزايد في هذه القارة تساؤلاً عما إذا كانت العلاقة بين الصين و الدول الإفريقية خاصة دول الساحل الإفريقي تمهد الطريق لخيار البديل الصيني ليحل محل النفوذ الغربي.

وتعود العلاقات الصينية الإفريقية إلى حقبة الإستعمار الأوروبي لإفريقيا وفترة الحرب الباردة، حيث كانت إلى جانب دول إفريقيا منخرطة في حركة عدم الإنحياز ومؤتمر باندونغ 1955، كما أنها ساندت الحركات التحررية الإفريقية بالسلاح و التكوين العسكري وإقامة مراكز للتدريب وكانت تلك الركيزة الأساسية للعلاقات البينية⁽¹⁾.

ومع نهاية الحرب الباردة دشنت الصين عهداً جديداً في ملف علاقاتها مع إفريقيا، انتقلت من الدعم القوي للإتجاهات الإيديولوجية إلى منهج براغماتي يعطي الأولوية للتجارة والاستثمارات؛ مع توسع الإقتصاد الصيني بمعدل نمو سنوي قوي إنعكس على إزدياد الطلب على الطاقة والحاجة المتزايدة للموارد مقابل عدم قدرة الإنتاج المحلي للموارد ووجب توجيه الأنظار إلى الخارج للبحث عن مصادر بديلة، ففي عام 2004م باتت الصين أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية ومن المتوقع أن يزداد إستهلاكها للنفط والغاز من 33% حالياً إلى 60% بحلول عام 2020م أمام قصور الإنتاج الآسيوي من النفط والغاز على النمو بالسرعة الكافية لتلبية الإحتياجات الصينية⁽²⁾.

ويمكن لمس الدور الصيني في الساحل الإفريقي من خلال مجموع النقاط التالية:

بعد أن باعت شركة "شيفرون" الأمريكية أسهمها إلى الحكومة السودانية حيث كانت تستثمر مليار دولار في مجال الاستكشافات النفطية، دخلت الصين بقوة إلى السودان؛ فالنفط يعد من العناصر الأساسية التي لها حضور و ثقل كبير على أهداف السياسة الخارجية الصينية نظراً لأهميته في دعم عصبها الاقتصادي، و هذا ما عكسته توقعات خبراء النفط في أن يصل حجم الطلب الصيني على النفط الخارجي إلى أكثر من خمسين مليون طن من النفط، و خمسين بليون متر مكعب من الغاز خلال الأعوام القادمة ، و ربما كان من المنطقي أن تختار الصين السودان كواجهة لتحقيق هذه الإستراتيجية القريبة المدى نظراً

(1) سفيان منصور، مرجع سابق، ص. 101.

(2) بيتر بروكس وجي هايشين، "النفوذ الصيني في إفريقيا تهديد كبير لمصالح القوى الدولية"، متحصل عليه: <http://marebpress.net/articles.php?lng=arabic&zid=897> تاريخ الإطلاع 2016/05/10.

لكون السودان دولة نفطية واعدة بكل المعايير و ذلك من خلال شركاتها العاملة في هذا القطاع داخل السودان و التي تعد أكبر أربع شركات أجنبية تعمل في قطاع النفط، وهي على التوالي: شركة النفط الوطنية الصينية CNPC تليها شركة توتال الفرنسية TOTAL ثم شركة بترonas الماليزية، وشركة ONGC الهندية ، إضافة إلى بعض الشركات السودانية المحلية التي تواضع إنتاجها نتيجة المنافسة

ويرى الخبراء أن حجم احتياطات السودان النفطية يبلغ حوالي اثنين مليار برميل، وهي تنتج حوالي 500 ألف برميل يومياً حسب إحصائيات 2008م، ولولا انفصال الجنوب السوداني من جسد الدولة الأم كان احتمال أن ترتفع هذه النسبة إلى حوالي مليون برميل يومياً في المستقبل القريب خصوصاً وأن آباراً أخرى من النفط تم اكتشافها و لم يتم استغلالها حتى الآن.

-كما نجحت الصين في مضاعفة التبادل التجاري مع إفريقيا ،حيث بلغت 200 مليار دولار عام 2004م، وتزايدت بحوالي 100 مليار دولار عام 2010م واتخذت عدد من الإجراءات لدعم العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الأفريقية من خلال إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من الدول الأفريقية الأقل نمواً، فضلاً عن تشكيل منتدى التعاون الصيني/الأفريقي بهدف العمل على تلبية إحتياجات العولمة الاقتصادية (1).

-تعتبر الصين أكبر مستثمر أجنبي في السودان حيث بلغ حجم إستثماراتها 4ملايين دولار ،ليس فقط في المجال النفطي بل إن التعاون الصيني السوداني في المجال الإقتصادي يمتد إلى قطاعات أخرى كبناء المحطات الكهربائية وخطوط النقل والشركات المياه.

-نمو التعاون العسكري بين الصين والسودان في مجال شراء الأسلحة الصينية من ذخيرة وأسلحة خفيفة والطائرات (2).

(1) -أحمد حجاج ، "الصين تعيد إكتشاف إفريقيا" ، السياسة الدولية ، ع 163، 2006/1، ص.140.

(2) -أسماء رسولي ، المرجع السابق الذكر، ص.122.

ويرى بعض الباحثين، أن الصين قد لعبت دوراً مهماً في قضية دارفور لا يجب إنكاره باعتبارها من صناع القرار الدولي- الخمسة الدائمي العضوية بمجلس الأمن- حيث امتنعت عن التصويت عن قرار مجلس الأمن رقم 1556 و تهديدها في أكثر من مناسبة لاستخدام حق الفيتو لتعطيل أي قرار أممي يصدر ضد الحكومة السودانية، إلا أن ذلك يجب ألا يحجب حقيقة أن الصين تبدل كل هذه الجهود لتحقيق مصلحتها الشخصية فوق أي اعتبار آخر ، خصوصاً أن كل القرارات التي وقفت فيها الصين موقف معارض تدخل في إطار تدويل النزاع المفتعل في دارفور الذي من شأنه إذا تحقق أن يعكر الجو على الصين في استغلالها المريح للموارد السودانية دون أي تقييد أو مزاحمة ؛فقد نجحت الصين في إختراق الساحل عبر سياستها الموجهة لتأمين تمويلها بالطاقة من جهة ومن جهة أخرى ضمان تنمية الطاقة النووية السلمية، وقد نجحت كبرى الشركات الصينية العاملة في المجال من تأكيد حضورها في الساحل من النيجير إلى موريتانيا وتشاد ومالي ،وأصبحت ترى فيها خزاناً للمواد الأولية المهمة للصناعة الصينية.

المطلب الثاني: دور الجزائر و المغرب في الساحل الإفريقي.

الفرع الأول: الدور الجزائري .

إن موقع الجزائر الممتد في الصحراء والتي تشغل الحيز الأكبر من مساحتها ووقوعها في نقطة تقاطع إستراتيجية بين شمال ووسط إفريقيا وإطلالها بحدود طويلة على شاطئ الساحل الإفريقي،الذي يحتوي على جميع بذور النزاعات الموجودة في إفريقيا تجعل الأمن القومي الجزائري منكشفاً من هذه الجهة خاصة مع تسارع وتيرة التفاعلات التي تحدث فيها، والتي تؤثر بطريقة مباشرة على الوضع في الجزائر ؛ مما أدرك صانع القرار الجزائري ضرورة التحرك لمعالجة المخاطر والتهديدات الأتية من المنطقة ،وشهدت الجزائر في الأونة الأخيرة 2012-2013 حركية دبلوماسية مكثفة باتجاه الوسط الجغرافي المحيط بها من تونس إلى المغرب ومن النيجر إلى مالي وموريتانيا⁽¹⁾.

(1) محمد أمين بن عائشة، "أزمات الساحل والهندسة الدبلوماسية الجزائرية"، متحصل عليه: [http:// www.aljazerisnews.com](http://www.aljazerisnews.com) تاريخ الإطلاع 2016/05/12.

يذهب لكثير من المحللين إلى أن الجزائر تتعامل وفق إستراتيجية محكمة لإيجاد حل لأزمة نالي من خلال ثلاثة محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي خاصة أن منطقة الساحل تعرف أنها ساحة للتنافس الإستراتيجي العالمي خصوصا الأمريكي والفرنسي وترى في هذا الصدد أن أي تدخل أجنبي هو بمثابة مساس لأمنها القومي وهذا ما عرّ عنه رئيس الوزراء السابق أحمد أويحي في حوار مع جريدة *Lemonde* الفرنسية حيث قال "أي تدخل أجنبي في مالي، سيمثل تهديدا أمنيا مباشرا للجزائر"؛ فالتدخلات الأجنبية سيوسع رقعة التهديدات الأمنية ويضاعف من الأزمة ويعطي للجماعات المتشددة غطاء لإضفاء الشرعية على أعمالها، كما تركز السياسة الجزائرية على الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة، و إتمدت على متغير التنمية كعنصر أساسي لتحقيق الأمن لكون المشاكل التي تعاني منها المنطقة ذات طابع إقتصادي ومن جهة أخرى تركز على أهمية التنسيق الأمني المحلي بين الدول المعنية دون غيرها⁽¹⁾ ساهمت الجزائر في إنشاء جماعة أمنية تتكون من أربع دول سميت بدول الميدان وتضم كل من الجزائر وموريتانيا، مالي والنيجر، ترى فرنسا في هذا المركب الأمني تهديدا لنفوذها ومصالحها في منطقة الساحل الإفريقي⁽²⁾.

ويعد التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي بمثابة مأزق خطير للسياسة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي؛ فقد ظلت لعقود تمارس إستراتيجية الحذر وتجنب التدخلات الخارجية، إلا أنها لم تقلح في منع تداعيات التدخل الفرنسي في مالي وهذا ما أثر على الأمن القومي للجزائر عبر أزمة إحتجاز الرهائن في منشأة الغاز بعين أميناس جنوب الجزائر من قبل مجموعة إسلامية ذات إنتماءات قاعدية طالبت بوقف التدخل الفرنسي⁽³⁾.

بالإضافة إلى التطورات الإقليمية الأخيرة التي عرفت ليبيا والتدخل الفرنسي، دفع إلى تحديد الدور المحوري للجزائر عن طريق توريطها في مستقبل الساحل، والهدف الأساسي من ذلك

(1)- عربي بومدين، "أزمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية"، مجلة السياسة والعلاقات الدولية، ع3893، 2012/10/27، ص22.

(2)- محمد أمين بن عائشة، مرجع سابق.

(3)- محمد بخوش، "الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي"، جريدة الرائد يومية إخبارية وطنية، ع428، 2012/03/03، ص5.

هو الضغط على الحكومة الجزائرية لكي تتخلى عن مبادئ تبنتها في سياستها الخارجية منذ الإستقلال ،هذه المبادئ التي أصبحت تعرقل المصالح الفرنسية والمغربية خاصة فيما يتعلق بحق تقرير المصير ،ودعم الشعوب المكافحة ،ورفض تواجد القواعد العسكرية.

الفرع الثاني: الدور المغربي

تعتمد المغرب في سياستها إتجاه أزمات الساحل الإفريقي من خلال العلاقات الروحية و الدينية العميقة التي تربط الرباط وبماكو؛ حيث تقدم نموذجا للإسلام المعتدل في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل لمحاربة الأفكار المتطرفة والإرهابية ،حيث بادر المغرب إلى تكوين حوالي 500 من الأئمة الماليين ومعهم أئمة من بلدان أخرى كغينيا وتونس⁽¹⁾.

كما إنتهجت المغرب سياسة عكس السياسة الجزائرية ؛فقد دعمت الحملة العسكرية الفرنسية في عام 2013م ضد الجماعات المسلحة في شمال مالي ،كما ساهمت في إنشاء معسكر تدريب مشترك لتأمين الحدود والذي وافق عليه وزراء خارجية 19 دولة من بينها فرنسا ومالي وكان هذا الإتفاق المعروف بإسم إعلان الرباط و ضمنت بذلك نفوذا إقليميا بمنطقة الساحل تنافس به الجزائر، حيث زار الملك محمد السادس الأراضي المالية في فبراير 2013م ووقّعت إتفاقيات إقتصادية مع شركائه الماليين في إطار جولة جولة قادته إلى عدد من عواصم الغرب الإفريقي.

المبحث الثاني: تقييم السياسة الخارجية الفرنسية

إن تقييم السياسة الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي تستهدف تحديد مواطن النجاح والفشل في هذه السياسة ومدى وصولها إلى بلوغ الأهداف المسطرة .

المطلب الأول: نجاحات السياسة الفرنسية.

نجحت فرنسا لضمان بقاء التبعية التاريخية والسياسية لها في دول الساحل الإفريقي ،من خلال غرس الروح الفرنكفونية ،حتى أصبح بعض من دوائر القرار الفرنسي يسميها(بالساحل الفرنكفوني)، كونت نخبا سياسية تدين بالولاء لفرنسا.

(1)-----،المبادرات بين المغرب والجزائر نحو حل سياسي لحل الأزمة،متحصل عليه: <http://moheet.com>تاريخ الإطلاع 2016/05/15.

- للحفاظ على وجودها التاريخي ونفوذها المهدد سعت فرنسا إلى بناء شركات تجارية وتقديم مساعدات للدول الإفريقية وعرفت هذه السياسات نجاحات في فترة حكم الرئيس السابق ساركوزي وكذلك اليوم مع الرئيس الحالي فرنسوا هولاند⁽¹⁾.

-كما حققت فرنسا نجاحات إقتصادية حيث تجني شركة أريفا الفرنسية المتخصصة في الطاقة النووية والتتقيب حول اليورانيوم حوالي 15% ، أي نسبة 6% من مجموع رقم أعمالها باستثماراتها فقط بالنيجر، كما أن رصيد الإستثمارات الفرنسية المباشرة في إفريقيا زادت من 16.5% مليا يورو إلى 39.1% مليار يورو بين عامي 2006م-2012م ، أي زيادة قدرها 140% وتدير هذه المجموعة تشغيل أكبر منجم لليورانيوم بإفريقيا والثاني في العالم وحققت هذه الشركة منذ تواجدها في النيجر إحتكارا فعليا للمشاريع ، خاصة مع بروز شركات صينية منافسة.

- رغم الانحسار الواضح في النفوذ الفرنسي لصالح الزحف الأمريكي نحو إفريقيا، يعلن الفرنسيون دائماً أنهم ليسوا في خانة التراجع عن مواقعهم الإفريقية الوحيدة التي تبقت لهم في العالم، ويظل الهدف النهائي للتنافس الفرنسي مع القوى الدولية على إفريقيا وأسواقها وخاماتها، هو توسيع وتعميق وزيادة النفوذ والوجود الاقتصادي والتجاري والعسكري للدول المتنافسة في المنطقة ، وذلك باستخدام كل الوسائل المتاحة من معونات اقتصادية وعسكرية وفنية ومنح مالية وتعليمية، والتمهيد لذلك من خلال وسائل الاتصال والبرامج. وقد تجسد الاهتمام الأمريكي والفرنسي بالأسواق الإفريقية في زيارتي كل من الرئيس الأمريكي والفرنسي والزيارات المتكررة لوزيرة الخارجية الأمريكية" مادلين أولبرايت" إلى القارة الأفريقية.

-حققت فرنسا من خلال إستراتيجيتها لمكافحة الإرهاب في الساحل إلى تقليص أدوار أطراف أخرى لاغنى عنها في توازنات الساحل والصحراء في مقدمتها الجزائر.

(1)- بول ملي وفنسون داراك ، "السياسة الفرنسية في القارة الإفريقية من ساركوزي إلى هولاند" ، جريدة عربية يومية، ع92449، 2013/06/18، ص.6.

-نجح الموقف الفرنسي في تعميم التهديد الإرهابي وجاء في سياقها من الأحداث على غرار عملية إحتجاز الرهائن في عين أميناس لتدعم هذا الموقف؛ فقد بات الإرهاب الساحلي لا يستهدف فرنسا ودول الجوار فحسب بل المجموعة الدولية بأسرها مما يوفر غطاءا شرعيا وضروريا لعمليات التدخل العسكري في المنطقة التي يحدث أغلبها تحت إشراف فرنسي، وقد حققت فرنسا في حربها على الإرهاب في مالي بالإستلاء على المدن الهامة وتخليص الحكومة الإنتقالية في باماكو من المتمردين⁽¹⁾.

المطلب الثاني: إخفاقات السياسة الفرنسية في الساحل

واجهت السياسة الفرنسية العديد من التحديات التي أدت بها إلى الإخفاق في سياستها أهمها: -لم يطور صناع القرار في فرنسا سياسات واضحة للرد على الحضور المتزايد للقوى الصاعدة بإفريقيا، كما تحتاج فرنسا إلى إستثمارات أجنبية مباشرة خصوصا في البنية التحتية التي لم تعد قادرة على تحمل عبئها لوحدها⁽²⁾.

-إذا كان الفرنسيون يشددون على عامل الثقافة واللغة، فإن الأمريكيين في إفريقيا يركزون على إغراءات التجارة والربح ومردودية العائد المادي في ظل العولمة. -إن التدخل مثل إنتكاسة حقيقية لتعهدات الرئيس الفرنسي هولاند بإنهاء عصر ما يعرف بسياسة (إفريقيا-فرنسا) التي طالما مثلت إمتدادا للهيمنة الفرنسية على إفريقيا، وهو التوجه الذي جزم هولاند بوضع حد له في زيارة قادته للسنغال 2012م وحدد أن العلاقة الفرنسية الإفريقية ستقوم على الشراكة والإستقلالية⁽³⁾.

-تمثل التجارة والإقتصاد أكثر المجالات إستقطابا للقوى الصاعدة بإفريقيا، وهو ما أثر على المصالح الإقتصادية لفرنسا وتتوغل تأثيرات هذه المنافسة تبعا لمجال النشاط وحجمه، ففي مجال البناء والإتصالات والسيارات تراجع التجارة الفرنسية إلى حد كبير نتيجة المنافسة الصينية وتدني الأسعار، فنتج عنه تراجع حجم الصادرات الفرنسية في إفريقيا.

(1)- جميلة علاق، المرجع السابق الذكر، ص.4.

(2) - بول ملي وفنسون داراك، المرجع السابق الذكر.

(3)- جميلة علاق، المرجع السابق الذكر، ص.6.

- كما أن فرنسا لا تملك إمكانيات التصدي للنفوذ الأمريكي المتزايد، لذلك فهي تؤيد "تقاسماً" ودياً للنفوذ في هذه القارة، لكن أمريكا تحاول إحداث تغيير عميق في المفاهيم الجيوإستراتيجية في القارة الأفريقية بغية السيطرة النهائية على دولها ضمن النظام الأحادي القطب التي تهيمن عليه، وتسعى لتكريس هيمنتها⁽¹⁾.

-تواجه القوات الفرنسية بالتعاون مع القوات الإفريقية صعوبات في تحقيق الحسم العسكري، والذي وعد الرئيس الفرنسي بتحقيقه في مالي حيث أن العملية وجهتها العديد من التحديات، خاصة مع تهديد الجماعات المسلحة في غرب إفريقيا برد قوي على فرنسا لهجماتها على موقع المقاتلين الإسلاميين، فقد تم إحتجاز 132 عاملاً أجنبياً في منشأة الغاز بعين أميناس كما هددت القاعدة فرنسا والدول الإفريقية المتعاونة معها ومن بينها الجزائر بتوسيع عمليات إختطاف الرهائن في الساحل الإفريقي.

-يرى العديد من الخبراء العسكريين والسياسيين أنه يجب العودة إلى جهود الحل الدبلوماسي والتفاوض مع الأطراف المتنازعة؛ فقد نص قرار مجلس الأمن 2085 بإعطاء الأولوية للجهود الحل السياسي في مالي.

-كما أن التداعيات المحتملة للتدخل لا يمكن حصرها داخل مالي فقط، بالنظر إلى محيطها الجغرافي وحدودها المترامية مع عدة دول أبرزها الجزائر وموريتانيا ما يؤدي إلى إنتكاسات سياسية، أمنية وإنسانية.

(1)ياسر أبو حسن، المرجع السابق الذكر.

أخيرا ،يمكن القول أن تنافس القوى الكبرى على منطقة الساحل خاصة الصين ،التي تنطلق من إعتبارات إقتصادية بحتة والولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى جاهدة إلى مزاحمة فرنسا صاحبة الوجود الأسبق إستعماريا في منطقة الساحل الإفريقي ،وذلك من خلال الهجوم الذي شنته الولايات المتحدة الأمريكية على القارة عموما،وعلى منطقة الساحل الإفريقي على وجه الخصوص منذ 11من شهر سبتمبر 2001،والذي برز من خلال مختلف المبادرات والمشاريع الخاصة بالمنطقة التي غلب عليها الطابع الأمني والعسكري ،في مقابل الموقف الدفاعي لفرنسا قبل أن تتقلب الموازين رأسا على عقب لمصلحة الأخيرة التي أصبحت الفاعل رقم واحد في هذا الإفريقي منذ وصول "فرنسوا هولاند" إلى سدة الحكم في فرنسا ،وإعتماد المقاربة التدخلية للحفاظ على مصالحها وتعميق نفوذها من جهة ومواجهة الإختراق الأمريكي الصيني من جهة ثانية ،وهذا مايفسر تدخلها في مالي بإسم الحرب على الإرهاب .

بعد دراستنا لموضوع السياسة الخارجية الفرنسية إتجاه منطقة الساحل الإفريقي بعد الحرب الباردة ،توصل الباحث لمجموعة من النتائج وهي كالتالي:

1-شهد مفهوم السياسة الخارجية تحولا في مضمونه ،فقد كانت تقتصر قضايا السياسة الخارجية على تحقيق الأمن القومي للدولة ،إلا أن بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت متعددة الأبعاد: إقتصادية -ثقافية ...إلخ، كما شمل تعاريف مختلفة وجاء في تعريف محمد السيد سليم بأنها البرنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة بدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي.

2-شهد النظام الدولي على مر العصور صراعات عالمية مابين القوى الكبرى ،وقد سعت فرنسا لنيل المكانة والقيادية على مسرح السياسة الدولية بإعتبارها قوة عسكرية -إقتصادية ثقافية ،وهذا ما تحقق في الحروب النابليونية حيث تبنت فرنسا سياسة إستعمارية توسعية على كل الأقاليم .

3-إن أهداف الثورة الفرنسية التوسعية أدت إلى تحالف القوى الأوروبية ضد فرنسا ،نتج عنه تراجع القوة الفرنسية.

4-بالرغم من أن السياسة التوسعية الفرنسية إنتهت مع إنتهاء عصر العظمة الفرنسية ،إلا أنها لازالت تتعامل مع هذا المنطلق في فترة الحرب الباردة وما بعدها ؛فالساسة الفرنسية مبنية على أساس العامل العسكري وهذا مايفسر ثبات أهداف السياسة الفرنسية .

5-إعتمدت السياسة الخارجية الفرنسية إتجاه منطقة الساحل الإفريقي على متغيرين أساسين الأمن والمصلحة ؛فقد فسرت الواقعية السياسة الفرنسية في الساحل الإفريقي بالتركيز على مصلحة البقاء فتعتبر أن الأمن والاستقرار في المنطقة (الإرهاب-الجريمة المنظمة -الهجرة غير الشرعية..إلخ) يهدد مباشرة الأمن القومي الفرنسي ،وتعتمد في ذلك على العامل العسكري من خلال نشر قواعدا العسكرية في المنطقة .

6-أما الليبرالية التي تركز على مصلحة جماعات داخلية وتعتمد على العامل الإقتصاد من خلال بسط نفوذها الإقتصادي في المنطقة ،وقد عملت على ربط مستعمراتها السابقة من خلال منظمة الفرنك الفرنسي وكان هدفه مساعدة الأنظمة القائمة وحمايتها من أجل ضمان

ولائها لفرنسا ،كما إستخدمت جهاز آخر عرف "بالوكالة الفرنسية للتنمية"، مهمتها مرافقة الدول الإفريقية الأكثر تخلفا بهدف تنميتها،كما إعتمدت على التجارة البنية مع الدول الإفريقية فتعد فرنسا المستورد الأول للمواد الخام والمصدّر الأول للسلع المصنعة لهذه الدول،فبعد البعد الإقتصادي أهم دوافع التوجه الفرنسي في الساحل الإفريقي.

7-وفي تفسير المقرب البنائي للسياسة الخارجية الفرنسية، فبعد الحرب الباردة تغير النظام الدولي وإنفردت الولايات المتحدة بالهيمنة العالمية تبنت فرنسا سياسة دفاعية للحفاظ على مناطق نفوذها في الساحل الإفريقي من خلال نشر الفرنكفونية وهويتها الثقافية.

8-تعد منطقة الساحل الإفريقي منطقة ذات أهمية إستراتيجية بارزة نظرا لموقعها الجغرافي الذي يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا،إضافة الثروات المعدنية والموارد(النفط-اليورانيوم-الذهب).

9-ركزت فرنسا في سياستها الخارجية إتجاه دول الساحل الإفريقي على الأهمية الثقافية بترسيخ القيم الفرنسية من خلال اللغة والمدارس ،بالإضافة إلى الأهمية السياسية من خلال إنشاء تجمع سياسي فرانكفوني في إفريقيا له صوت سياسي يؤخذ به في الساحة الدولية والحفاظ على الأنظمة السياسية الإفريقية الموالية لها.

10-تعمل فرنسا من خلال البعد الأمني والإقتصادي في سياستها الإفريقية إلى تعزيز وحماية مصالحها الإستراتيجية في الساحل خاصة في ظل المنافسة الدولية كالصين والولايات المتحدة الأمريكية ،وهذا مايفسّر التدخلات الفرنسية في الساحل الإفريقي خاصة في تدخلاتها في مالي تحت حجة مكافحة الإرهاب.

11-فرنسا حريصة إستراتيجيا على التواجد في مناطق الأزمات والصراعات في أفريقيا وخصوصا في الدول الفرنكفونية ،وأنها على إستعداد للقيام بمهام عسكرية كبيرة طالما أن ذلك سيعزز من بقائها وإستمرار وجودها في أفريقيا ،كما أن الرؤية مستقبلية للتدخلات العسكرية الراهنة تتحرك بإتجاه تعظيم هذه الآلية طالما كان هناك توافق أمريكي أوروبي لهذا التدخل.

12- بالرغم من الأهمية الجيوإستراتيجية للمنطقة إلا أنها تشهد تغيرات أمنية خطيرة لا تشكل تهديدا للمصالح الفرنسية فحسب ، وإنما تشكل تهديد لمناطق دول الجوار خاصة الجزائر والمغرب ؛ فعلى دول المغرب العربي أن تمارس دورها في الدفع نحو عملية سياسية في مالي وإطلاق مشاريع التنمية فيها ، على أن تكون هذه المساهمة في إطار سياسة الأمن القومي العربي الشاملة والتي لا تتوقف عند حدودها الجغرافية.